

ورقــة سياسية

قـــــــراءة فـــــي كتـــــــاب
تركيا التاريخ السياسي الحديث والمعاصر

إعـداد: محمـــد حســـن
مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية

مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة بحث وتفكير إستراتيجي، تأسست في بريطانيا،يناير 2020، تقوم علي إعداد البحوث والدراسات والتقديرات وأوراق السياسات، وإدارة المشروعات البحثية، وتنظيم الفعاليات العلمية، وتقديم الإستشارات حول التفاعلات السياسية والإستراتيجية في منطقة المتوسط ومايرتبط بها من تفاعلات إقليمية ودولية.

جميع الحقوق محفوظة لمركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية - 2024

إعداد: محمد حسن



حاصل على الماجستير في الإعلام والدراسات الثقافية من معهد الدوحة للدراسات العليا، ويعمل في مجال الصحافة التلفزيونية وتخصص بالأخبار الدولية لنحو 20 عاما، وله عدد من الدراسات المنشورة بالمجلات المحكمة باللغتين العربية والإنجليزي

مقدمة

ربما لم تحظ دولة في منطقتنا بهالة من الأساطير التي تتعلق بنشأتها وهويتها وطبيعة علاقاتها خارجياً والديناميات التي تحكم عملها داخلياً كما هو الحال مع تركيا الحديثة. وهو ما يجعل من دراسة تاريخ تلك الدولة شديدة التأثير في محيطها أمرا بالغ الأهمية، حتى نفند هذه الأساطير ونقف على طبيعة البلد صاحب الموقع المتميز والعلاقات المتشابكة والإرث الإمبراطوري.

وقد حاول العديد من الكتاب والمتخصصين القيام بهذه المهمة عبر الغوص في التاريخ الحديث لتركيا، ومعرفة طبيعة "الصراع على روحها" ما بين الأناضول في الوسط والشرق والروملي على السواحل وفي الغرب، وفهم أسباب تردد الأتراك بين أن يكونوا رأساً في الشرق أو ذيلاً للغرب، أو بتعبير آخر: بين أن يصبحوا سمكة صغيرة في الحوض الغربي أو سمكة كبيرة في حوض الشرق!، واخترنا من بينهم هؤلاء الكتاب الدكتور يوسف حسين عمر الأستاذ المشارك في قسم التاريخ بجامعة الأقصى الفلسطينية، لنعرض كتابه "تركيا.. التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923 - 2018)"، الذي نشره المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والواقع في نحو ألف صفحة.

وخلال هذا الكتاب يشرح لنا الباحث كيف انهارت الدولة العثمانية بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى والطريق الذي سلكته لتتحول إلى دولة قومية "جمهورية"، والدور الذي قام به مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938) ورفيق دربه مصطفى عصمت إينونو (حتى عام 1960) خلال هذه الفترة الحاسمة. كما يجيب على سؤال بخصوص ما إذا كان تمسك المؤسسة العسكرية التركية بالعلمانية نابعا من كره أصيل للإسلام، أم أن العلمانية لم تكن سوى وسيلة لمنع المدنيين من استخدام العاطفة الشعبية الإسلامية لدى غالبية الأتراك – وبطريقة ديمقراطية - لإضعاف هيمنتهم على دولة قومية هم مؤسسوها وحماتها! .

ثم يشرح الكتاب تفاصيل قيام وتراجع الجمهوريّة التركيّة الثانية التي بدأت بانقلاب 1960، وانتهت بانقلاب 1980 الذي أسس بدوره الجمهوريّة التركية الثالثة في الفترة المضطربة بين عامي 1980 و2002.

كما يشرح الكتاب بإسهاب الطريق الذي سلكته تركيا لتدخل في عهد حزب العدالة والتنمية الذي حاول تجاوز أخطاء الإسلاميين التقليديين وتشكيل تحالف يضم النخب الديمقراطية بهدف التغلب على نظام متشابك شبه استبدادي مبني على وصاية الجيش والمستويات العليا من البيروقراطية. وكيف شكل الحزب ما يعرف بالجمهورية التركية الرابعة، قبل أن يحسم صراعه – ولو مرحليا – مع الجيش إثر فشل انقلاب عام 2016.

الفصل الأول: الدولة العثمانية من الحرب العالمية الأولى حتى إعلان الجمهورية (1914-1923)

في مطلع القرن العشرين، وبعد حروب البلقان كانت الدولة العثمانية تعاني عزلة سياسية فرضتها عليها دول أوروبا، كما فشلت في الحصول على قروض لدعم خزينتها التي تعاني بشدة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى قررت التقارب مع ألمانيا على أمل استعادة الأراضي التي احتلتها الدول الأوروبية (خصوصاً بريطانيا وفرنسا) في حالة فوز ألمانيا بالحرب. لذلك وقعت قيادات جمعية الاتحاد والترقي (التي خلعت السلطان عبد الحميد في 1909) تحالفاً – كان سرياً في بدايته – مع ألمانيا. وفي 29 أكتوبر 1914 شنت البحرية العثمانية غارات على الموانئ الروسية في البحر الأسود، مما دفع روسيا وحلفاءها لإعلان الحرب على الدولة العثمانية.

وخلال المعارك الروسية العثمانية في القوقاز وشرق الأناضول، انحاز الأرمن للروس وشاركوا في انتهاكات واسعة ارتكبها الجيش الروسي ضد المدنيين في نطاق الدولة العثمانية، ما اعتبره الأتراك خيانة كبيرة، ردوا عليها فيما بعد (إثر انسحاب روسيا من الحرب عقب اندلاع الثورة البلشفية) بقتل وتهجير أعداد كبيرة من الأرمن إلى مصر والعراق والشام وحتى أوروبا وأمريكا.

وفي العالم العربي، اتفق الشريف حسين مع بريطانيا على إشعال ثورة عربية ضد العثمانيين، في مقابل أن يكون ملكاً على الجزيرة العربية والعراق ومعظم الشام بعد حصولها على الاستقلال الكامل. غير أن بريطانيا لم تف بمعظم وعودها.

وخلال الحرب العالمية الأولى استغلت الحركة الصهيونية خوف بريطانيا من سيطرة الألمان (حلفاء العثمانيين) أو أي دولة أوروبية أخرى على فلسطين، وبالتالي تهديد مصالحها في الشام وفي قناة السويس القريبة. استغلت الحركة الصهيونية هذه المخاوف وحصلت من وزير الخارجية البريطاني وقتها أرثر بلفور على وعد بإنشاء وطن قومي لليهود عام 1917.

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب سعت دول الوفاق لإنشاء دولة أرمنية في الأناضول وأخرى كردية، وأحكم المنتصرون قبضتهم على اسطنبول، وفر قادتها (طلعت باشا وأنور باشا وجمال باشا) على أسطح السفن الألمانية عبر البحر الأسود، واستقال وزراء الاتحاد والترقي، وانهارت مؤسسات الدولة. وتوفي السلطان محمد الخامس في يوليو 1918، وخلفه أخوه محمد السادس. واستسلمت الدولة العثمانية دون قيد أو شرط (بعكس دول الوسط ألمانيا والنمسا وبلغاريا). وسيطرت دول الوفاق على موانئ البحر الأسود، واحتل الفرنسيون مرسين وأضنة، والإيطاليون أنطاكيا وكوشاداسي وقونية، واليونانيون أزمير و غرب الأناضول.

في ذلك الوقت عاد مصطفى كمال (المولود عام 1881 بمدينة سالونيك اليونانية) عاد لإسطنبول بعدما كان يقود الجيش السابع في فلسطين. وبسبب سيرته العسكرية الجيدة ونشاطه السابق أرسلته حكومة السلطان العثماني إلى الأناضول في 1919 لضبط الأمن والتأكد من تسريح فلول الجيش العثماني التي كانت تتجمع في الأناضول والقوقاز مع كميات كبيرة من السلاح والعتاد. وظهور العديد من تنظيمات المقاومة المدنية والعسكرية.

لكن مصطفى كمال عمل على تجميع فلول الجيش والمقاومة في الأناضول وشرق البلاد، وتم تنصيبه زعيماً لجمعية "الدفاع عن الحقوق الوطنية للأناضول والروملي" التي ضمت أطياف الحركة الوطنية خلال مؤتمري أرضروم وسيواس في يوليو وسبتمبر 1919. وبعد شد وجذب تم التوصل لقدر من الاتفاق الذي ينطوي على اعتراف الحكومة العثمانية بالمعارضة الوطنية وبرنامجها.

وانتقل مقر الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال لأنقرة. وتم إجراء انتخابات برلمانية في ديسمبر 1919 أسفرت عن برلمان ذي أغلبية تنتمي للحركة الوطنية التي تسيطر على الأناضول، ما دفع السلطان إلى حله بضغط من البريطانيين في 1920. وساءت العلاقة بين إسطنبول وأنقرة خصوصاً بعدما أصدر شيخ الإسلام "دوري زادة عبد الله أفندي" فتوى اعتبر فيها أن قتل المتمردين طبقاً لأوامر الخليفة واجب ديني. لكن هذه الفتوى قابلتها فتاوى من رجال دين آخرين يرفضون الحكم الأجنبي، أبرزهم مفتي أنقرة "بوركتشي زادة محمد رفع أفندي".

وفي هذا الظرف بدأت تتبلور "العلمانية التركية"، بصفتها قوة سياسية ترفض استخدام الغزاة الأجانب للسلطان "الخليفة" ومنصب شيخ الإسلام لتبرير احتلالهم للبلاد. وفي نفس الوقت استخدمت الحركة الوطنية العاطفة الدينية في الأناضول لتجييش الجماهير ضد القوات الغربية والسلطة الموالية لها.

وفي أبريل 1920 اجتمعت الجمعية الوطنية الكبرى وانتخب مصطفى كمال رئيساً، ومصطفى عصمت (إينونو) رئيساً للأركان. واعتبرت أن من ضمن مهامها تحرير السلطان من الضغوط التي تمارس عليه. ومع الوقت اكتسبت السلطة الجديدة المزيد من التأييد، وخسرت السلطة القديمة الممثلة في السلطان تعاطف الناس خاصة بعد توقيع معاهدة "سيفر" في أغسطس 1920. والتي اشتملت على شروط شديدة القسوة لا يمكن قبولها.

وفي يناير 1921 أقرت الجمعية الوطنية الكبرى الدستور الجديد الذي منحها السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي نفس الشهر تمكنت قوات مصطفى عصمت (إينونو) من هزيمة القوات اليونانية المتقدمة من بورصة إلى إسكي شهير، ليدشن أول انتصار لقواته في الغرب. بعد أن تمكنوا من هزيمة الأرمن في الشرق. ثم توالت الانتصارات حتى تم طرد اليونانيين إلى منطقة الروملي في اسطنبول الأوروبية.

وفي روسيا أبدى البلاشفة استعدادهم للتعاون مع حكومة أنقرة بسبب خوفهم من الإمبريالية الغربية، وبسبب تعهد أنقرة برفض قرارات الدول الغربية بشأن مضيقي البسفور والدردنيل. وبالفعل وقع الطرفان معاهدة صداقة في مارس 1921. مما ساعد أنقرة على نقل جنودها من الجبهة الشرقية مع أرمينيا وروسيا إلى الغرب، كما قدمت روسيا مساعدات مالية وعسكرية لأنقرة.

وفي أكتوبر 1921 وقعت فرنسا اتفاقاً منفرداً مع أنقرة خوفاً من إنشاء اليونانيين دولة موالية لبريطانيا في جنوب تركيا، وحتى تتفرغ لمواجهة الحركة الوطنية في سوريا. وبدورها وقعت إيطاليا اتفاقاً منفرداً مع السلطة الجديدة في أنقرة أيضاً، وتخلت عن الأراضي التي احتلتها باستثناء جزر الدوديكانيز التي احتفظت بها في بحر إيجه (انتقلت هذه الجزر لليونان بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية).

وبسبب الانتصارات التي كان يحققها مصطفى كمال شعر السلطان محمد السادس بالخطر على حياته ففر على متن فرقاطة بريطانية ليعيش في الريفييرا الإيطالية بقية حياته، وخلفه عبد المجيد الثاني في نوفمبر 1922 ليس بصفته سلطاناً ولكن "خليفة" فحسب.

وفي هذا الظرف قرر مصطفى كمال استخدام انتصاراته لتعزيز موقعه السياسي، فأعلن في ديسمبر 1922 عن نيته تحويل "مجموعة الدفاع عن الحقوق في الأناضول والروملي" إلى أول حزب في تركيا الحديثة يحمل اسم "حزب الشعب" ليحكم كل صغيرة وكبيرة في البلاد فيما بعد.

وفي 1923 حلت الجمعية الوطنية الكبرى نفسها تمهيداً لانتخاب أول برلمان في الجمهورية الجديدة بدأ أعماله بالفعل في أغسطس من نفس العام. ولم ينجح أحد من قادة الاتحاد والترقي في هذه الانتخابات لأن مصطفى كمال قام بنفسه بعملية تدقيق شاملة لأسماء المرشحين.

وقبل ذلك بشهور قليلة كان وفد أنقرة برئاسة مصطفى عصمت قد خاض معركة مفاوضات كبيرة مع دول الوفاق بشأن معاهدة إنهاء الحرب، حيث أصبحت شروط معاهدة سيفر غير واقعية، وتم استبدالها بمعاهدة لوزان التي تم توقيعها في يوليو 1923. وقد أقرت هذه المعاهدة حدود الدولة التركية بما هي عليه حالياً تقريباً (بما في ذلك شرق الرمللي)، وألغت الامتيازات الأجنبية، وقررت تدويل مضيقي البسفور والدردنيل، وقررت استمرار جزر بحر إيجه المجاورة لآسيا الصغرى مع اليونان وإيطاليا. وبالفعل وافق البرلمان على المعاهدة وغادر آخر جندي أجنبي اسطنبول في مطلع أكتوبر من نفس العام (1923).

ومن نتائج الحرب أيضا توقيع اتفاقية تبادل سكان بين الدولة العثمانية واليونان، حيث تم نقل 900 ألف من الروم الأرثوذكس لليونان، و400 ألف مسلم للدولة العثمانية.

الفصل الثاني: أتاتورك وإعلان الجمهورية التركية (1923 - 1938)

في أكتوبر 1923 تم تغيير الدستور لنقل العاصمة من إسطنبول إلى أنقرة، وهو قرار يفصل الدولة العثمانية الماضي عن تركيا الحاضر. وفي حين كان إسطنبول مشحونة برموز السلطنة من القصور والباب العالي والمساجد الكبيرة والتنوع السكاني الذي يليق بعاصمة إمبراطورية استمرت خمسة قرون، كانت أنقرة مناسبة لجمهورية تركية، وباستثناء "جامع بيرم" في المدينة القديمة في أنقرة لم يكن هناك جامع كبير ومشهور بالعاصمة، بل لم يُبن جامع واحد فيها خلال فترة حكم حزب الشعب الجمهوري الذي دام 27 عاماً. أما مسجد مالتبه فبني في الخمسينيات بعد هزيمة الحزب في الانتخابات.

وفي 29 أكتوبر أعلن البرلمان الجمهورية وانتخب مصطفى كمال رئيساً لها، ومصطفى عصمت رئيساً للحكومة. ولم يتبق إلا إلغاء الخلافة التي لم يعد لها سوى صلاحيات دينية. حيث أراد مصطفى كمال إسكات معارضة الفئات الدينية للتغيرات السياسية التي قام بها وقطع العلاقة بين تركيا من جهة والماضي والإسلام من جهة أخرى.

وشهدت فكرة إلغاء الخلافة معارضة الكثيرين حتى من بين أشد مؤيدي مصطفى كمال ومساعديه مثل حسين رؤوف أورباي ورفعت بالي وكاظم قرة بكر وعدنان أديفار، باعتبار أنها سلطة روحية مفيدة لتركيا وإرث يجب الحفاظ عليه، وخوفاً من ردت الفعل. كما جاءت مناشدات من العالم الإسلامي وخاصة

أصحاب الأصول التركية في وسط آسيا والمسلمون في الهند (الذي حارب الكثيرون منهم البريطانيين باسم الخلافة) لإبقاء مؤسسة الخلافة كرمزية تجمع المسلمين وتدعم النفوذ الروحي لتركيا الحديثة في نفس الوقت (وبذلك تنتهي السلطنة صاحبة الحكم المادي، وتبقى الخلافة ببعدها الروحي). لكن مصطفى كمال رد بأن الشعوب الإسلامية التي تتحدث عن الخلافة حاربت تحت العلم البريطاني في الدردنيل وسوريا والعراق (في إشارة إلى الكتائب التي كانت تجندها بريطانيا قسراً من بين أفراد الشعوب المسلمة التي تحتلها). كما أن السلطان عبد المجيد الثاني نفسه كان قد أيد المعارضة الوطنية في أثناء حرب الاستقلال.

إلا أن مصطفى كمال أصر على المضي قدماً في إلغاء الخلافة، خاصة وأن معارضيه استغلوا الغضب من فكرة إلغاء الخلافة لإضعافه عبر الالتفاف حول شخص السلطان عبد المجيد الثاني. وبالفعل عقدت الجمعية الوطنية الكبرى جلسة سرية في مارس ، وبناءاً على اقتراح مصطفى كمال تقرر خلع الخليفة وإلغاء الخلافة ونفي آل عثمان من الأراضي التركية. كما تم إلغاء المحاكم الدينية واستبدالها بقوانين ومحاكم عصرية، وكذلك المدارس الدينية لتحل محلها الحكومية. وألغيت مؤسسة "شيخ الإسلام".

ومع الوقت واصلت السلطة الجديدة السير في طريقها، فتم إلغاء اعتمار الطربوش، واستبدل بالقبعة الأوروبية، وحظر على النساء لبس الجلباب. وأغلقت جميع الزوايا والاحتفالات الصوفية، وجميع المزارات وقبور السلاطين، وقلل عدد الوعاظ الذين يتلقون رواتب من الدولة، وأغلق بعض الجوامع الكبيرة وحول "آيا صوفيا" إلى متحف ومسجد الفاتح إلى مستودع. وفرض قانوناً مدنياً في مسائل الزواج، كما حذفت جملة "دين الدولة التركية هو الإسلام" من الدستور. واستبدلت الحروف العربية باللاتينية في الكتابة. كما أصبح الأذان بالتركية وتم تجريم رفعه بالعربية. وأصبحت العطلة الرسمية السبت والأحد بدلاً من الجمعة.

وصوت البرلمان على استخدام الأتراك "اسم العائلة" على النمط الغربي بعد إلغاء الألقاب القديمة، فاختار مصطفى كمال لنفسه لقب "أتاتورك" الذي يعني "أبو الأتراك"، وتخلى عن اسمه مصطفى ليصبح "كمال أتاتورك". أما رئيس الوزراء مصطفى عصمت فاختار لعائلته اسم المكان الذي انتصر فيه على اليونانيين فصار اسمه "عصمت إينونو".

وفي البداية ظهرت معارضة من بين أنصار أتاتورك السابقين من خلال "الحزب الجمهوري التقدمي" الذي قال أنه يرفض الحكم المطلق، لكنه استوعبهم عبر تعيين الليبرالي فتحي أوقيار رئيسا للوزراء.

وفي ديار بكر شرقي البلاد خرج الأكراد في ثورة مسلحة اعتراضاً على نظام الحكم الجديد، الذي أزال رمز الرابطة الدينية (بين الأكراد والأتراك) المتمثلة في مؤسسة الخلافة، وبدأ في عمليات تتريك قسري، شملت

حظر اللغة الكردية ونقل مالكي الأراضي ورؤساء العشائر الكردية لغرب البلاد. لكن الثورة ضعفت بسبب الانقسامات القديمة بين الأكراد العلويين الذين دعموا التوجهات العلمانية للجمهورية، والأكراد السنة الذين كانوا يناصرون الخلافة. فكان النزاع يحمل البعدين الديني والقومي. وقد ردت السلطة بعنف على الثورة الكردية، واستغلتها في فرض إجراءات استثنائية، فأغلقت العديد من الصحف، وحلت الحزب الجمهوري التقدمي، واضطر رئيس الوزراء الليبرالي للاستقالة، ليعود إينونو من جديد.

وفي منتصف العام 1926، وبدعوى التورط بمحاولة اغتياله في أزمير، أجرى أتاتورك محاكمات واسعة نفذتها "محكمة الاستقلال" شملت قادة الاتحاد والترقي وحزب الشعب السابقين والعديد من المعارضين الذين يمكن أن يستغلوا الاستياء الشعبي الناتج عن سوء الوضع الاقتصادي وعدم شعبية الإصلاحات التي قام بها أتاتورك. وبعد أن تم القضاء على الضباط المعارضين في الجيش وسيطر عليه بشكل كامل، أصبحت القوات المسلحة ركيزة من ركائز نظام أتاتورك وهي وظيفة احتفظت بها حتى الآن.

وبحلول أغسطس من العام 1927 تم إسكات جميع المعارضين للنظام، وعندما أجريت انتخابات الفترة الثالثة للجمعية الوطنية الكبرى لم يشارك فيها سوى حزب واحد هو حزب الشعب الجمهوري الذي يقوده أتاتورك. وفي المؤتمر العام للحزب عام 1931 أعلن النظام السياسي رسمياً أنه دولة الحزب الواحد.

وفي العام 1934 تم منح النساء حق التصويت والترشح في الانتخابات. وفازت 18 سيدة بمقاعد في البرلمان. كما تم السماح لعدد من الصحف الأدبية اليسارية بالصدور بعدما كانت الصحافة مقصورة على صحيفتين تابعتين للنظام.

أدى انهيار بورصة نيويورك في أكتوبر 1929 إلى الكساد العالمي الكبير، مما أدى لتضرر تركيا بسبب هبوط أسعار صادراتها الزراعية. بالإضافة إلى الديون العثمانية وقيود معاهدة لوزان. وكانت المشروعات الرأسمالية المحلية تفتقر لرؤس الأموال كما أن المستثمرين الأجانب لم يكن لديهم الرغبة في ضخ أموالهم بتركيا الجديدة، وأغنياء الداخل لم يريدوا المغامرة بأموالهم في مشاريع جديدة خاصة وأن الحكومة لم تشجعهم، كما أن الطبقة التجارية في المدن الكبيرة كانت لا تزال تتألف إلى حد كبير من المسيحيين واليهود. وبالفعل اعتبر النظام أن سلوك "البرجوازية الوطنية" كان أنانياً، فاتخذت بين عامي 1929 و1931 إجراءات وضعت الاقتصاد تحت سيطرة الدولة.

ولتنفيس الغضب الناتج عن الأزمة الاقتصادية وللحد من نفوذ رئيس الوزراء عصمت إينونو، سمح أتاتورك في أغسطس 1930 بإنشاء الحزب الجمهوري الحر صاحب التوجهات الليبرالية بقيادة فتحي أوقيار رئيس

الوزراء السابق، وانضم للحزب 15 نائباً من أصحاب التوجهات الكمالية. كما فاز بـ 30 مقعداً في انتخابات سبتمبر من أصل 502، رغم وجود اتهامات بالتزوير، وهو ما بث الذعر في صفوف حزب الشعب، وتم حل الحزب الجمهوري في نوفمبر من نفس العام.

وكذلك تم حل معظم الجمعيات المدنية، بل وطرد أساتذة الجامعات الغير مؤيدين بشدة للخط الكمالي، وتمت الاستعانة بالأساتذة الألمان الذين فروا من بلدهم بعد وصول أدولف هتلر للحكم.

وقال أتاتورك أن مشروعه يقوم على ستة أركان (تمثلها الأسهم الستة في شعار الحزب) وهي: الجمهورية، والقومية، والشعبية، والعلمانية، والدولتية، والثورة الإصلاحية.

وفي المؤتمر الثاني للحزب عام 1935 تقرر تعيين الأمين العام للحزب وزيراً للداخلي، وتولى ولاة المحافظات تنظيمات الحزب الموجودة بها، فيديرون شؤون الحزب والحكومة معاً، وتم اعتبار الشعب كله أعضاء في الحزب.

وفي سبتمبر 1937 عاد أتاتورك لفكرة تحجيم إينونو ومحاولة معالجة الأزمات الاقتصادية، وجاء لرئاسة الوزراء بمحمود جلال بايار الذي كان أمين سر جمعية الاتحاد والترقي سابقاً، ورئيس منظمة "تشكيلاتي مخصوصة" في أزمير، ووزير الاقتصاد منذ 1929.

كان لتركيا مخاوف من المطامع الإيطالية، خاصة وأنها كانت لا تزال تسيطر على جزر الدوديكانيز المقابلة لها لذالك تقاربت مع بريطانيا وفرنسا، وقد أثمر هذا التقارب عن اتفاقية مونترو (1936) التي سمحت لتركيا بتعزيز سيطرتها على مضايقها، وفي نفس الوقت عقدت تركيا معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي عام 1935 مدتها عشر سنوات.

كانت لتركيا مطالبات من بريطانيا بالموصل، لكن عصبة الأمم منحتها للعراق في مقابل تعويض تركيا عن نفط الموصل بمبلغ 700 ألف جنيه استرليني. كما طالبت تركيا فرنسا التي كانت تحتل سوريا بلواء الإسكندرون. وبسبب توتر الأجواء الدولية وقتها وخوف فرنسا من انضمام تركيا لألمانيا النازية، تمت الموافقة على إجراء انتخابات برلمانية في لواء الإسكندرون في يوليو 1938 (بعد أقل من عامين من منح فرنسا الاستقلال لسوريا)، فاز فيها الأتراك بـ22 مقعداً من أصل 40 في البرلمان. وفي أولى جلسات البرلمان الجديد تم الإعلان عن استقلال جمهورية "حتي"، وبعد عام تقريباً (يوليو 1939)، أعلن البرلمان اتحاد الدولة مع تركيا على الرغم من غضب السوريين الشديد.

في بداية العام 1938 تم تشخيص إصابة أتاتورك بـ"التليف الكبدي" بسبب استهلاكه لكميات كبيرة من المشروبات الكحولية، وعندها بدأ الصراع على السلطة. وفي نوفمبر من العام نفسه تم الإعلان عن وفاة أتاتورك في إسطنبول عن 57 عاما. وتم نقل جثمانه ليدفن في ضريح ضخم في أنقرة

الفصل الثالث: تركيا من عهد عصمت إينونو حتى انقلاب عام 1960

بعد يوم واحد من وفاة أتاتورك وتحديداً في يوم 11 نوفمبر 1938 قام البرلمان بتعيين "عصمت إينونو" رئيساً للبلاد. ولم يستطع خصومه إزاحته بعد أن أيده أعضاء حزب الشعب وقيادات الجيش، وخصوصاً رئيس الأركان المشير فوزي تشاكماك الذي رفض عرضاً من المعارضة بدعمه للترشح للرئاسة.

واختار إينونو لنفسه لقب "الرئيس الدائم لحزب الشعب"، وكان لقب أتاتورك "الرئيس الأبدي" للحزب. كما ورث من أتاتورك لقب "قائد الأمة". وانتهج إينونو سياسة استرضائية تجاه القادة السابقين للمعارضة الوطنية الذين خاضوا حرب الاستقلال وتم تطهيرهم في عام 1926، فعادوا للبلاد وتبوأوا مقاعد برلمانية في انتخابات العام 1939. وكان رؤساء الوزراء مجرد سكرتارية لعصمة إينونو الذي سيطر بشكل كامل على البلاد.

في العام 1939 ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، هاجمت إيطاليا ألبانيا، مما أثار مخاوف تركيا من اعتداء إيطالي محتمل، وهذا بدوره جعلها تتقارب من بريطانيا وفرنسا. وحاولت بريطانيا دفع تركيا - ذات القوة البشرة الهائلة – لدخول الحرب، لكن أنقرة قاومت هذه الضغوط، حتى لا تتكر تجربة الحرب العالمية الأولى التي استخدمت فيها ألمانيا الدولة العثمانية كأداة. وبعد احتلال ألمانيا لليونان، وتوغل جيشها في الأراضي الروسية، ووقوف بلغاريا إلى جانب دول المحور، وصلت الحرب إلى حدود تركيا، لكن الأتراك واصلوا موقفهم الحيادي، ووقعوا مع الألمان معاهدة صداقة في يونيو 1941. لكن مع تراجع دول المحور واقترابها من الهزيمة، وثق الأتراك علاقاتهم مع الحلفاء، وقطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع برلين عام 1944. وتذكر الأتراك كلمات مصطفى كمال أتاتورك في خطابه الأخير قبل موته: "تمسكوا بقدر الإمكان بالبقاء مع الجانب الإنجليزي، لأنه من المؤكد أن ينال هذا الجانب النصر على المدى الطويل"! .

وفي فبراير 1945 أعلنت تركيا الحرب رسمياً على ألمانيا ، وذلك لكي تتأهل لتصبح عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، وكان هذا عملاً رمزياً بشكل كامل لأن تركيا لم تطلق رصاصة واحدة، لكنها كانت تريد أن تصبح ضمن ترتيبات ما بعد الحرب، حتى لا تخضع لتهديد من الاتحاد السوفيتي المنتصر.

وبالفعل بعد الحرب رفض الاتحاد السوفيتي تجديد معاهدة الصداقة، واشترط رسمياً عام 1946 تصحيح الحدود بين البلدين والتنازل عن بعض الأراضي، ومنها مناطق في شمال شرق الأناضول كانت روسية بين عامي (1878 و1918)، والتنازل عن بعض القواعد في مضيق البسفور وتشكيل قوة دفاع تركية روسية مشتركة في البسفور والدردنيل، وإعادة النظر في اتفاقية مونترو، وهي شروط رفضتها تركيا بإصرار، وقد شجعها على الرفض موقف الولايات المتحدة الداعم لها. وقد أطلق الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مارس عام 1947 ما عرف بـ"مبدأ ترومان" القائم على فكرة مساعدة الولايات المتحدة للدول الحرة (في إشارة للدول المعادية للشيوعية)، كما نفذت الولايات المتحدة مشروع مارشال لإعادة تأهيل أوروبا.

في هذه الأثناء قرر الرئيس إينونو الاستفادة من الدعم الغربي السخي المقدم لأوروبا، فألزم بلاده بالمبادئ الغربية الخاصة بالديمقراطية. كما أن حكومته كانت مكروهة بسبب عدم تحسين أحوال صغار الفلاحين الذين يمثلون نحو 80% من السكان البالغ عددهم 20 مليون، وحتى العامليون في الصناعة (1.5% فقط) كان الكثير منهم يعيش ظروف صعبة. لذلك قرر عصمت إينونو تكرار تجربة أتاتورك مع الحزب الجمهوري الحر عام 1930، عبر السماح بقدر من الليبرالية السياسية.

استغل 4 من أعضاء حزب الشعب (بينهم عدنان مندريس) هذه الأجواء وقدموا مقترحاً بإجراء عدد من الإصلاحات القانونية التي تسمح بالمزيد من الحقوق والحريات.

وفي يناير 1946 توافق إينونو مع جلال بايار (الذي تولى رئاسة الوزراء عام 1937، وأمين سر جمعية الاتحاد والترقي سابقاً، ورئيس منظمة "تشكيلاتي مخصوصة" في أزمير، ووزير الاقتصاد السابق)، توافق الاثنان على خروج بايار من حزب الشعب لتكوين حزب جديد تحت اسم: "الحزب الديمقراطي"، ولم يثر هذا الحزب الخوف بين أعضاء حزب الشعب بسبب أن قياداته كانت كلها من الكماليين الذين يعتنقون نفس فلسفتهم، وحصل الحزب الديمقراطي على دعم رجال الأعمال والطبقة الليبرالية المثقفة، وتمكن من ضم عدد من الجنرالات المتقاعدين، كما تجمع حوله الفقراء ظنا منهم أنه سيحسن أوضاعهم المعيشية. وانضم له مندريس ورفاقه.

وفي ظل هذه المنافسة قرر "حزب الشعب" بموافقة إينونو القبول بمبدأ الانتخابات البرلمانية المباشرة، بدلاً من نظام الانتخاب على مرحلتين، كما قبل إلغاء منصب "الرئيس الدائم" على أن يتم انتخاب رئيس للجمهورية كل 4 سنوات. كما تم منح الجامعات سلطات إدارة ذاتية، وأصبحت قوانين الصحافة أكثر ليبرالية.

قرر حزب الشعب الجمهوري تقديم الانتخابات عاماً كاملاً قبل أن يتمكن الحزب الديمقراطي من ترتيب أوراقه، وبالفعل جرت الانتخابات في يوليو 1946، وحصل حزب الشعب على 390 مقعداً، والديمقراطي على 66 بالإضافة إلى 6 مستقلين.

ولأن التزوير كان فجا في هذه الانتخابات فقد شهدت البلاد اندلاع بعض الاحتجاجات، ومارس الحزب الديمقراطي دور المعارضة في البرلمان، وظهرت بين صفوفه عناصر أكثر ليبرالية، بل وتبنى مطالب للتخفيف من العداء للمظاهر الإسلامية، وبدأت ملامح التعددية والديمقراطية تترسخ شيئاً فشيئاً.

بدورهم استغل الشيوعيون أجواء الانفتاح هذه (رغم أن المزاج التركي لم يكن يستسيغهم)، فأنشأوا عدداً من الصحف، وأنشأوا حزب "العمال والفلاحين الاشتراكي التركي" في يونيو 1946، لكن ما لبثت الحكومة التركية أن حلت الحزب واعتقل قادته بتهمة التحريض على الشيوعية وتلقي التمويل من موسكو، وازداد القمع ضد اليساريين مع تزايد العداء مع الاتحاد السوفيتي.

وقرر الرئيس إينونو إعادة تدريس الدين في المدارس التركية، الأمر الذي أيده حزب الشعب حتى يتجنب دعاية الحزب الديمقراطي المضادة. كما صدر قانون يسمح بإنشاء النقابات والجمعيات والاتحادات الإقليمية. كما تم إلغاء الأحكام العرفية.

وفي يوليو 1948 انشق عن الحزب الديمقراطي مجموعة من السياسيين برئاسة المشير فوزي تشاكماك (الذي كان عدوا لدودا لعصمت إينونو منذ أن صرفه من رئاسة هيئة أركان الجيش)، ليؤسسوا حزب "الأمة" الذي تبنى أفكارا أكثر محافظة وحتى في بعض الأحيان معادية للعلمانية.

وقبل انتخابات عام 1950 تم تعديل القانون الانتخابي، ليسمح بالاقتراع السري والإشراف القضائي والفرز العام للأصوات. وفي هذه الانتخابات ركز "حزب الشعب" على أفكار الإصلاح الزراعي وإتاحة الفرص للمشروعات الخاصة ووعد بالمزيد من الديمقراطية، فيما طالب الحزب الديمقراطي بتخفيف قبضة الدولة والسماح بالمزيد من الحريات السياسية والاقتصادية، ووعد بتخفيف القيود الثقافية على الأكراد، أما حزب الأمة فكان أكثر اهتماماً بالتخفيف من قوة العلمانية وإحياء الإسلام.

ولأن المجتمع التركي تاريخياً كانت تسيطر عليه دولة قوية، فإنه كان دائماً متأثراً بالجانب الرسمي. وعندما وجد الناخبون أن موظفي الدولة لا يحثون الناس على التصويت لحزب الشعب الحاكم، شعروا أن هذه هي فرصتهم. فذهب 88% من الناخبين للتصويت، وحصل الحزب الديمقراطي على 53% من الأصوات (408 مقعداً في البرلمان)، فيما حصل حزب الشعب على نحو 40% من الأصوات (69 مقعدا في البرلمان). وهنا عرضت بعض العناصر العسكرية على إينونو تنفيذ انقلاب وإلغاء الانتخابات، غير أنه رفض وقرر المضي في المسار الذي اختاره، ليتحول لقائد للمعارضة بعد 14 عاماً في رئاسة الحكومة و12 عاماً رئيساً للبلاد.

وهناك إجماع بين المؤرخين أن انتخابات 1950، قد كانت حداً فاصلاً في التاريخ السياسي الحديث لتركيا. حيث كان أغلب أنصار الحزب الديمقراطي الفائز من الأصوات الغاضبين من سياسات حزب الشعب في الريف، ومن الفلاحين وأفراد الطبقة التجارية الجديدة والطبقة الدينية التقليدية، كما كان نواب الحزب أصغر سناً وأقل تعليماً وبلا خلفية إدارية أو عسكرية تقريباً (بعكس قيادته المركزية التي جاءت مباشرة من حزب الشعب).

وبعد الانتخابات مباشرة بدأت أصوات تصف حزب الشعب بالملحد، ورفض بعض السائقين الانصياع لأوامر رجال الشرطة، ووزع بعض الباعة الجائلين في اسطنبول "شراب الليمون الديمقراطي" كنوع من الاحتفال بنتائج الانتخابات، وتم تحطيم العديد من تماثيل أتاتورك، فيما بدأ بعض الفلاحين في تقسيم العقارات الكبيرة، وعندما سئلوا عما كانوا يفعلون، أجابوا: "لدينا الآن ديمقراطية"! باختصار كانت ثورة اجتماعية كاملة وبيضاء في الوقت ذاته.

وكان أول ما قام به البرلمان الجديد هو انتخاب جلال بايار (رئيس ومؤسس الحزب الديمقراطي) رئيساً للجمهورية التركية، وانتخاب عدنان مندريس رئيساً للحكومة.

وعلى خلاف الوضع الذي كان سائداً في ظل حكم "حزب الشعب"، لم يكن "الحزب الديمقراطي" يثق في جهاز الدولة ولا في الجيش اللذين ورثوهما عن النظام القديم. لكن مع الوقت مالت الدولة مجدداً للاندماج مع الحزب. وبدأ النظام الجديد في "ثورة" شبه متواصلة، وأخذ في تشجيع إدخال الإسلام بوصفه تراثاً حياً في صلب التيار الرئيسي للسياسة التركية.

وبسبب معارضة الحزب الجمهوري للحكومة في كل كبيرة وصغيرة، ولأن الحزب الحاكم لم يكن يشعر بالأمان بسبب دعم الجيش والجهاز البيروقراطي لعصمت إينونو، قام الحزب الديمقراطي باستصدار قرار في

ديسمبر 1953 من البرلمان بمصادرة أملاك حزب الشعب التي كانت – بسبب بقاءه 27 عاماً في السلطة - كبيرة جدا، وضمها إلى خزينة الدولة.

وبسبب التوتر الذي كان يعيشه الحزب الديمقراطي كانت سنوات حكمه العشر (1950 - 1960) مليئة بالتشريعات القمعية. حتى أن الحكومة أغلقت مكاتب حزب الأمة في يناير 1954. ولم يعمل على توزيع السلطة بين المؤسسات بدلاً من تركيزها في يد البرلمان. كما زاد من سيطرة الدولة على الصحافة والجامعات. ومع الوقت بدأت الفئة المثقفة الليبرالية والنافذة في الجامعات التي ساندت الحزب في الابتعاد عن تأييده.

بدأ الاقتصاد يزدهر في ظل حكم "الحزب الديمقراطي"، مما زاد من تأييد المواطنون له خاصة في الضواحي، كما حصل الحزب على دعم الحركة النورسية. وهو ما أربك حزب الشعب الذي توجه لقاعدته الرئيسية محاولاً استعادة ثقتها عبر التأكيد على المبادئ الكمالية. ونتج عن هذا أن زاد "الحزب الديمقراطي" من حصته في انتخابات مايو 1954 من 53% إلى 58% من مقاعد البرلمان، بينما تراجع "الحزب الجمهوري" من 40% إلى 35%، أما "حزب الأمة" الذي تم حله، فقد عاد تحت اسم جديد هو "حزب الأمة الجمهوري" ليحصل على نسبة 4.8% من الأصوات.

كانت هذه الانتخابات قمة صعود "الحزب الديمقراطي"، ليبدأ بعدها في التراجع بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية (حيث أدت زيادة التضخم لمعاناة أصحاب الدخل المحدود مثل الموظفين والضباط)، وأيضاً بسبب استياء شرائح من النخب الحاكمة (خصوصا المثقفين والجيش) من أدائه. حيث بدأ الحزب في تغيير سياسته الاستيعابية لقيادات الجيش، ليحل محلها سياسة استهدفت السيطرة عليه وإخضاعه لأوامر السلطة السياسية. حتى أن رئيس الوزراء عدنان مندريس أطلق عليه مصطلح "بطال غازي" في إشارة لكونه جيش بدائي لا يقوم بواجبه، وقال أيضاً: "يمكنني أن أدير الجيش بالضباط الاحتياطيين". الأمر الذي خلق توتراً كبيراً بين الجيش والحكومة. كما دخلت حكومة مندريس في صدام مع الجهاز البيروقراطي المشكوك في ولائه.

وفي العام 1955 ظهرت أزمة قبرص على السطح، وسمحت الحكومة بتظاهرات تظهر التأييد الجماهيري لقضية القبارصة الأتراك. لكن هذه التظاهرات خرجت كلياً عن السيطرة وتطورت أعمال تخريب ضد المصالح اليونانية، ثم إلى هجوم من سكان الأحياء الفقيرة على مظاهر الغنى والمراكز التجارية (تم استهداف 5622 مؤسسة تجارية). مما دعى الحكومة لإعلان حالة الطوارئ في إسطنبول وأنقرة وإزمير، واستقال وزير الداخلية.

وأدت الخلافات داخل "الحزب الديمقراطي" إلى انشقاق الجناح الليبرالي بقيادة فوزي قرة أوغلو، وتشكيل "حزب الحرية" الذي أصبح أكبر حزب معارضة في البرلمان والمدعوم من رجال الأعمال. وأجرى الحزب الجديد مباحثات مع حزبي الشعب والأمة لتعزيز التعاون فيما بينها، لكن هذه المحادثات لم تكن مثمرة واكتفت بإعلان مبادئ مشترك.

وفي انتخابات العام 1957 التي تم إجراؤها مبكراً عن موعدها، خسر "الحزب الديمقراطي" الأغلبية المطلقة، واكتفى بنسبة 47.3% من الأصوات، فيما حصل "حزب الشعب" على 40.6%، أما "حزب الأمة" فحصل على 7%، فيما اكتفى "حزب الحرية" بالحصول على 3.8% فقط، لذا قرر الاندماج مع حزب الشعب.

وبدأ الحزب الديمقراطي يواجه معارضة عنيفة تزامنت مع تراجع شعبيته وتزايد الأزمة الاقتصادية، لذلك توجه للتجاوب مع المشاعر الدينية واصفاً أعضاء حزب الشعب بالـ"الشيوعيين وغير المؤمنين"، وتفاخر بعدد المساجد والمدارس الدينية التي افتتحها، وبتعريب الأذان وتلاوة القرآن عبر المذياع، وقال مندريس في مؤتمر "الحزب الديمقراطي" عام 1958 "تركيا دولة مسلمة وستبقى كذلك". وفي المقابل اتهمه "حزب الشعب" باستخدام الدين لأغراض سياسية وبالتراجع عن المبادئ العلمانية للدولة. وكان هذا التراجع بالنسبة إلى أغلب النخب بمن فيهم موظفوا الحكومة والمعلمون والأكاديميون والضباط الذين كانوا مدينين بمواقعهم في النخبة الحاكمة إلى حقيقة أنهم يمثلون الرؤية العلمانية، كان هذا التراجع يمثل تهديداً لسيطرتهم الثقافية واحتكارهم المشهد السياسي ومؤسسات الدولة. وهذا يفسر لماذا كان رد فعلهم على التعاطف مع المشاعر الإسلامية (حتى غير السياسية) هستيريا.

ورغم أن الحزب الديمقراطي عمل منذ توليه الحكم 1950 على تحديث القوات المسلحة، ورفع كفاءتها وتحسين أوضاع ضباطها المعيشية، لكن هذا الأمر سبب قلقاً لكبار الجنرالات (الباشوات)، الذين أدركوا أن الكثيرين منهم سيحالون للتقاعد بسبب عدم قدرتهم على تعلم تقنيات الحرب الحديثة. وبسبب هذه المعارضة – وبسبب أن تحديث الجيش يحتاج لأموال طائلة - تراجع مندريس عن المضي قدماً في الإصلاحات.

لكن مع مرور الوقت ساعدت فرق أمريكية في تدرب الجيش، واحتل الضباط الشباب أصحاب الخبرة الهندسية المراكز الحيوية في الجيش، وبسبب رؤيتهم للتطور الذي تعيشه البلدان والجيوش الغربية وبسبب ما تلقوه من تدريبات متقدمة، شعروا بالمزيد من الثقة في أنفسهم. وفي العام 1958 تم الإعلان عن اعتقال 9 عسكريين بتهمة التآمر على الحكومة، لكن تمت تبرئتهم في النهاية. في عام 1959 خرج مندريس حياً من حادث طائرة في لندن بينما مات معظم المسافرين.

وبحلول عام 1960 اشتدت الخلافات والمشادات داخل البرلمان وخارجه بين الحكومة والمعارضة، خاصة بعدما شكل البرلمان لجنة للتحقيق في وجود روابط بين "حزب الشعب والجيش". وانطلقت تظاهرات طلابية رافقتها أعمال شغب، فقررت الحكومة استخدام الجيش لقمعها، وإغلاق الجامعات. كما اندلعت تظاهرة كبيرة صامتة دعا إليها طلاب الأكاديمية العسكرية في 21 مايو 1960. وفي 27 مايو من نفس العام قامت وحدات من الجيش باحتلال المباني الحكومية في أنقرة واسطنبول، واعتقلت وزراء الحزب الديمقراطي ونوابه، بمن فيهم رئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس الجمهورية جلال بايار.

تركيا: إقليميا ودوليا في هذه المرحلة

كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً سنوات حكم الحزب الديمقراطي العشر تشكل فترة تكثيف لجهود اندماج تركيا في النظام الرأسمالي العالمي، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على المستوى العسكري أيضاً. حيث قدمت تركيا قوات (25 ألف جندي) داعمة للجهود الأمريكية في الحرب الكورية عام 1950، كما تم أمركة التعليم العسكري التركي، واحتكرت الولايات المتحدة تصدير الأسلحة التركية، كما قامت بتأسيس البنية التحتية لتركيا (الطرق والجسور والأنفاق والموانئ) بحسب الاستراتيجية الأمريكية. وانضمت تركيا لحلف الناتو في 1952، وهو ما أصبح ضمانة لمنع أي اعتداء سوفيتي، ولاستمرار تدفق المساعدات الغربية والقروض التي ستجعل من تحديث تركيا أمراً ممكناً، كما كان الانضمام للناتو إشارة إلى أن تركيا قُبلت أخيراً في النادي الغربي وعلى قاعدة متساوية.

وعلى المستوى الإقليمي، صوتت تركيا ضد خطة تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة عام 1947، لأنها كانت تتوقع أن تكون الدولة اليهودية الوليدة مؤيدة للاتحاد السوفيتي، لكن مع تنامي العلاقات الودية مع الولايات المتحدة غيرت أنقرة موقفها وجلست مع فرنسا والولايات المتحدة في جلسة المصالحة الفلسطينية عام 1949، وأرسلت أول بعثة دبلوماسية لدولة إسلامية إلى إسرائيل عام 1950. وإن كانت تركيا انضمت في العام 1967 للدول العربية في إدانة العدوان الإسرائيلي، وطالبتها بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وفي اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالمغرب عارضت تركيا قراراً يدعو لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وعندما ضمت إسرائيل القدس الشرقية وقالت إنها مع القدس الغربية تمثل العاصمة الموحدة والأبدية لها عام 1980، أغلقت تركيا سفارتها وخفضت مستوى تمثيلها.

وبسبب تحالفات تركيا الغربية واندماجها في الناتو لموازنة الضغط السوفيتي، فقد كانت علاقاتها غير جيدة بالعالم العربي الذي كان متورطاً في صراع قومي ضد الإمبريالية الغربية. كما تعاطفت أنقرة مع شركة النفط الأنجلوإيرانية في صراعها مع رئيس الوزراء محمد مصدق.

لكن تركيا تمكنت من توقيع معاهدة تعاون مع باكستان 1954، ومعاهدة دفاع مشترك مع مملكة العراق عام 1955 التي كانت الصديق العربي الوحيد لتركيا في ذلك الوقت، وتشكل حلف بغداد الذي ضم تركيا وبريطانيا وإيران وباكستان، وحصلت الولايات المتحدة على صفة مراقب بالحلف. وهو ما جعل العالم العربي ينظر لحلف بغداد باعتباره أداة للإمبريالية. وعندما أطاح انقلاب بحكم الملك فيصل في العراق عام 1958 انسحب العراق من الحلف وأصبح يطلق عليه اسم "منظمة المعاهدة المركزية". وعندما زاد التوتر بين سوريا وتركيا عام 1957 أرسلت مصر قوات لها إلى سوريا، وبعدها بعام (1958) قامت الوحدة بين مصر وسوريا التي لم تعمر سوى عامين.

أما مشكلة تركيا الرئيسية في ذلك الوقت فكانت في البلقان مع جارتها بلغاريا ذات النظام الموالي للاتحاد السوفيتي. حيث أمرت بلغاريا (بدعوى الانتقام من إرسال قوات تركية لكوريا) بطرد 250 ألفا من سكانها المسلمين الناطقين بالتركية، لكن الأمر لم يكتمل بسبب إغلاق تركيا لحدودها وحل الخلاف عام 1953. وفي نفس العام شجعت الولايات المتحدة على إقامت تحالف بين تركيا واليونان ويوغوسلافيا في البلقان، لكنه لم يكن فعالاً كما كان حال حلف بغداد.

وفي قبرص كان يعيش 80% من الروم الأرثوذكس الناطقين باليونانية، بينما يعيش 20% من المسلمين الناطقين بالتركية. وكانت بريطانيا تحتل الجزيرة منذ 1878، حتى اندلعت ضدها احتجاجات في العام 1954 دعمتها اليونان التي كانت تأمل في ضم الجزيرة. لكن تركيا كانت ترفض تماماً ضم اليونان لقبرص، ودخلت بريطانيا وتركيا واليونان في مفاوضات استمرت من(1955 - 1960)حيث تم التوصل لاتفاق ينص على أن قبرص جمهورية مستقلة، لكن يحق لأي من الدول الثلاث العمل بشكل مستقل لضمان مصالحها.

الفصل الرابع: الجمهورية التركية الثانية (1960 - 1980)

في صباح 27 مايو 1960 ألقى العقيد ألب أرسلان توركش بياناً عسكرياً في الإذاعة، قال فيه أن القوات المسلحة استلمت البلاد لمنع قتال الإخوة وتخليص الأحزاب من الحالة المتردية التي وضعت نفسها فيها. وقد وضع المخططون للانقلاب – وهم مجموعة من العمداء والرواد والنقباء – اللواء جمال جورسيل رئيس أركان قوات المشاة التركية الذي تمت إحالته للتقاعد قبلها بأيام، وضعوه كقائد للانقلاب باعتباره رتبة

كبيرة تضمن دعم باقي القوات المسلحة، وأحضروه من منزله في إزمير بطائرة حربية إلى أنقرة، وبعد يوم واحد تم الإعلان عن جمال جورسيل رئيساً للجمهورية وللحكومة ووزيراً للدفاع في نفس الوقت.

أعلن الجيش أن السلطة أصبحت بيد "لجنة الوحدة الوطنية" المكونة من 38 ضابطاً، والتي أوصت بكتابة دستور جديد ومؤقت تم إقراره في يوليو 1961. وعينت حكومة من التكنوقراط، وبرلماناً من 272 عضواً من الأحزاب السياسية التي ليس من بينها الحزب الديمقراطي. وأحالت 35 ألف عسكري للتقاعد، بينهم 235 من أصل 260 لواء. كما فصلت اللجنة 147 أستاذاً جامعياً، وهو ما دفع جميع رؤساء الجامعات التركية للاستقالة، لذلك اضطرت السلطة العسكرية لإعادة الأساتذة لكن بعد نحو عامين من فصلهم.

عينت "لجنة الوحدة الوطنية" محكمة لمحاكمة قادة "الحزب الديمقراطي" في جزيرة محصنة ببحر مرمرة، وقضت في سبتمبر 1961 بالسجن مدى الحياة على 31 شخصا، وبالسجن مددا أقل على 418، وأعدمت رئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير الخارجية والمالية.

وخوفاً من مواصلة تدخل "لجنة الوحدة الوطنية" في شؤون الجيش، قرر العسكريون إنشاء اتحاد القوات المسلحة في يوليو 1961، والذي أصبح القوة الأقوى في البلاد وأجبر أعضاء لجنة الوحدة على الاستقالة من مناصبهم العسكرية، كما أصبح رئيس الأركان يتدخل بحكم القانون في أعمال مجلس الوزراء، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة معترفا بها كحام وشريك في النظام الجديد الذي ساهم في صنعه. وقد حاول قائد الأكاديمية الحربية في أنقرة طلعت أيدمير تنظيم انقلاب على الانقلاب في فبراير 1962، لكن تم اكتشافه مبكرا ثم العفو عنه. فلما كرر المحاولة في مايو 1963 حكم عليه بالإعدام.

جاء الدستور الجديد ليعمل على توزيع السلطات، حيث أنشأ مجلسين نيابيين ومحكمة دستورية وضمن للقضاء والجامعات ووسائل الإعلام مساحة أكبر من الاستقلال. وتم رفع الحظر عن النشاطات السياسية والسماح لأحزاب جديدة بالتشكل، كان أهمها "حزب العدالة" الذي أسسه اللواء المتقاعد راغب غوموشبالا، والذي اعتُبر امتدادا للحزب الديمقراطي المنحل. كما تم تأسيس "حزب العمال التركي" كأول حزب يساري رسمي. وعندما حان موعد الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 1961 حصل "حزب الشعب "على 36.7% من الأصوات تلاه "حزب العدالة" بنسبة 34.7%، فيما حصل "حزب الحرية" الذي أسسه منشقون عن الحزب الديمقراطي عام 1955 على 13.7%، ثم جاء "حزب المزارعين الجمهوري" في المرتبة الرابعة بنسبة 13.4%، وفي الإجمال كانت الأحزاب التي تعد وريثة "للحزب الديمقراطي" لا تزال القوة الأكبر في البلاد، وهو ما بعث برسالة مفادها أن مندريس لا يزال "يمارس السلطة من قبره".

استاء العسكريون من نتائج الانتخابات، وضغطوا على "حزبي الشعب والعدالة" لتشكيل تحالف برئاسة عصمت إينونو، وشُكلت حكومة استمرت 6 أشهر فقط بسبب عدم التجانس، ثم حلت محلها حكومة مكونة من أحزاب الشعب والمزارعين وتركيا الجديدة.

وفي النظام الجديد حيث الجيش شريك في الحكم تم إقرار زيادة رواتب الضباط، لينضموا بذلك للطبقة الوسطى، وبنيت بيوت فخمة لجنرالات الجيش "الباشوات" في مجمع قريب من قصر الرئاسة، وانضم الضباط المتقاعدون لأعلى مستويات البيروقراطية، وأصبحوا سفراء في الخارج ومنحوا وظائف اسمية كمديرين للشركات الخاصة والمصارف. وبهذا أصبحت القيادة العليا للجيش مهتمة بالدفاع عن النظام أكثر من أي حزب آخر، إلى جانب ميلها للتدخل ضد أي حزب أو قائد سياسي يبدو أنه سيشكل تهديدا للنظام المستقر. حتى أن بعض الجنرالات نظرت بريبة لـ"حزب الشعب" حين تبنى في نهاية الستينات موقف "يسار وسط" ورفع شعار "هذا النظام يجب أن يتغير".

وفي العام 1962 تم إنشاء "مجلس الأمن القومي"، الذي ينتخب البرلمان أعضاءه مدة 7 سنوات، ويرأسه رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة حال غيابه، ويتكون من رئيس الأركان العامة ورؤساء الوحدات العسكرية والوزراء المختصين. وكانت مهمته تقديم المشورة للحكومة في قضايا الأمن الداخلي والخارجي. وبعد عقدين من تأسيسه وسع المجلس نفوذه ليشمل سياسة الحكومة.

وفي العام 1964 توفي فجأة رئيس ومؤسس حزب العدالة غوموشبالا، ليخلفه مهندس مياه عصامي مولود في إسبارطة في الرابعة والأربعين هو سليمان ديميريل (وكانت قيادات حزب العدالة مكونة في معظمها من رجال عصاميين من الأرياف والبلدات الصغيرة سريعة النمو كما ضم صناعيين وصغار تجار وقادة دينيين وحتى ليبراليين غربيي التوجه، في مقابل نخبة حزب الشعب الكمالية التي كانت مدنية المنشأ المتحالفين مع النخبة التقليدية من مالكي الأراضي). وفي أكتوبر 1965 قاد ديميريل حزب العدالة لفوز ساحق في الانتخابات البرلمانية بنسبة 53%، بينما انخفضت نسبة حزب الشعب إلى 29%. وكان واضحاً أن ديميريل تمكن من كسب دعم أنصار الحزب الديمقراطي القديم بالإضافة إلى أصوات الريفيين الذين كانوا ينظرون إليه كواحد منهم وتجسيدا لآمالهم، بعكس رؤساء الأحزاب الآخرين المنتمين للنخب العسكرية والبيروقراطية.

وفي ظل حكومة ديميريل تحسن الاقتصاد التركي، وحظي الإعلام والقضاء بحرية حقيقية، وتحسنت العلاقة بين الجيش والحكام المدنيين بسبب منحهم القوات المسلحة استقلالية كاملة تقريباً، بحيث كان خضوعها

للحكومة المنتخبة مجرد شكليات. وتم إصدار قانون العفو عام 1966 وبموجبه أطلق سراح قادة الحزب الديمقراطي السابق بمن فيهم جلال بايار رئيس الجمهورية السابق.

وبسبب سياسة التوازنات خسر ديميريل جزء من شعبيته، وحصل "حزب العدالة" على 46.5% في انتخابات العام 1969، لكنه حافظ على أكثريته البرلمانية ولم يتمكن حزب الشعب الحاصل على 27.4% من الاستفادة من تراجع خصمه. ورغم نجاح الحزب انشق عنه 41 نائباً ليشكلوا الحزب الديمقراطي (نفس اسم حزب مندريس القديم).

مع انتخابات العام 1965 حاول حزب الشعب كسب أصوات طبقة العمال من ساكني الأحياء الشعبية، فبدأ خطابه يتجه نحو يسار الوسط، متحدثاً عن العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي دون أن يكون اشتراكيا، وقاد هذا التوجه بولنت أجاويد، وأقره عصمت إينونو. لكن الناخبين لم يقتنعوا بأن حزب الشعب يتبنى اتجاهاً تقدمياً، فجاءت نتائج انتخابات 1965 مخيبة للآمال، ثم تكررت خيبة أمل الحزب في انتخابات 1969.

في هذا الوقت كان حزب العمال التركي بقيادة محمد علي آيبار يمثل اليسار الحقيقي في تركيا، وشهدت الجامعات نشاطاً يسارياً كبيراً بين الطلاب والأساتذة. وأنشأ البعض مليشيات يسارية لشن حرب عصابات في المدن مثل "جيش تحرير الشعب التركي" و"جبهة تحرير الشعب التركي"، لكن الجيش تصرف مع الأمر بحسم كما تعاطى مع مظاهرات العمال 1970 في إسطنبول بقسوة بالغة.

على المقابل كان اليمين ينشط عبر حزب "المزارعين الجمهوري" الذي ترأسه العقيد ألب أرسلان توركش (صاحب بيان انقلاب 1960) بعد عودته إلى تركيا، وتبنى أفكاراً قومية بينها العمل على إعادة توحيد الأتراك في آسيا في إطار "جامعة تركية". وتم تغيير اسم الحزب في 1969 إلى "حزب الحركة القومية"، وأطلق على منظمته الشبابية اسم "الذئاب الرمادية" تشبها بشخصية وردت في الميثولوجيا التركية قبل الإسلام، وشنت حملات ترهيب لليساريين في البلاد، بحيث تخطى عنفهم عنف اليسار منذ نهاية 1968.

وتحدث المفكر التركي إبراهيم قفص أوغلو عن "تركيبة الإسلام التركي"، معتبرا أن الإسلام يحمل جاذبية خاصة للأتراك بسبب تماثل الثقافة التركية ما قبل الإسلام والحضارة الإسلامية في إعلاء قيمة العدالة ووحدانية الإله والروح الخالدة والتركيز على الحياة العائلية والأخلاق، فالأتراك في رأيه هم "جنود الإسلام".

تنامي حركات الإسلام السياسي في تركيا

في 1969 انتُخب البروفيسور نجم الدين أربكان رئيساً لاتحاد غرف التجارة والصناعة بعد أن قاد حملة انتخابية جعل نفسه فيها الصوت المعبر عن صغار رجال الأعمال الذين انتقدوا ديميريل وحزب العادلة واتهموهما بالعمل لصالح كبار رجال الأعمال ورأس المال الأجنبي. كما ظهر الملمح الديني في خطاب أربكان عندما اتهم "حزب العدالة" بأنه أدار ظهره للإسلام.

انتُخب أربكان نائباً مستقلاً عن قونية (معقل المحافظين الإسلاميين)، وفي يناير 1970 أسس مع مستقلين آخرين حزب "النظام الوطني"، وجاء مؤسسو الحزب من صفوف حركة الرؤية الوطنية "ميللي غوروش" التي دعت للعودة للقيم والمؤسسات التقليدية، معتبرين أن المحاولة الكمالية في استبدال الدولة والثقافة العثمانية بالنموذج الغربي خطأ تاريخي ومنشأ كل متاعب المجتمع التركي. فكانت غايتهم بناء نظام وطني إسلامي، وإنهاء عملية التغرب، معتبرين أن مستقبل تركيا مرتبط بالعالم الإسلامي. ومزج الحزب الإسلام بالقومية التركية، ورأى أن سياسة التصنيع التي يمولها رأس المال في الأناضول ستخلق أمة قوية تستطيع أن تدير ظهرها للغرب، وتنشأ سوقاً إسلامياً مشتركاً.

زادت التوترات السياسية في تركيا بظهور أقصى اليمين وأقصى اليسار، بالتزامن مع ارتفاع نسب التضخم والبطالة وأعداد الشباب تحت الثلاثين الذين لم يجدوا تلبية كافية من الدولة لحاجاتهم التعليمية. وفي نفس الوقت خرجت تظاهرات كبيرة للعمال بعد تمرير الحزب الحاكم قانونا انتخابيا لتقليل عدد نواب حزب العمال اليساري بالبرلمان، وصدر قانون يضعف النشاط النقابي السياسي الذي يقوده اليسار.

وبحلول يناير 1971 بدت تركيا غارقة في الفوضى، فتوقفت الجامعات عن العمل، وبدأ طلاب يساريون بمحاكات عصابات أمريكا اللاتنية فسرقوا المصارف واختطفوا موظفين أمريكيين وهاجموا مؤسسات أمريكية. وفي المقابل هاجم اليمينيون الجدد منازل أساتذة الجامعات المنتقدين للحكومة، وظهرت الإضرابات، وتحدث يساريون عن "الثورة الديمقراطية الوطنية" التي تعني عندهم التحالف مع ضباط الجيش الراديكاليين. وأصبحت الحركة الإسلامية ممثلة في حزب "النظام الوطني" أكثر عداء للحكومة واليسار التركي، كما رفضت علناً مبادئ أتاتورك مما أغاظ الجيش.

وفي 12 مارس 1971 قدم الجيش مذكرة للرئيس جودت صوناي، ورئيسي المجلسين النيابيين، يمكن اعتبارها تهديداً بانقلاب، حيث اتهمت الحكومة بالمسؤولية عن حالة الفوضى في البلاد، وطالبت بتشكيل حكومة قوية قادرة على تنفيذ إصلاحات تتلاءم مع الروح الكمالية، وإذا لم تقم بذلك فسيتولى الجيش تنفيذها بنفسه.

ولم يكن أمام ديميريل سوى الاستقالة في 16 مارس 1971، وشجب إينونو تدخل العسكر في السياسة، فيما رحب اليسار بخطوة الجيش، معتقداً أن الانقلاب موجه ضد الحكومة اليمينية، بينما كان تحرك الجيش بالأساس ضد شبح الخطر الشيوعي أكثر من أي شيء آخر.

في نفس الوقت كان الجيش ومليشيات يمينية موالية له ينفذون عمليات قمع جماعية ضد اليسار والمتعاطفين معه، وفتح المدعي العام قضية ضد "حزب العمال التركي" متهماً زعماءه بالترويج للشيوعية، وتم اعتقال كتاب كبار وصحفيين يساريين. وزاد القمع بعد اختطاف وقتل جبهة تحرير الشعب التركي القنصل الإسرائيلي في إسطنبول. كما تم حل حزب العمال عندما عبر عن دعمه لـ"التطلعات الديمقراطية للشعب الكردي". وفي نفس الوقت طالت حملة الجيش القمعية حزب النظام الوطني الذي يرأسه أربكان، وتم حله عبر قرار من المحكمة الدستورية في مايو 1971.

وشلت الحياة السياسية بشكل تام في ظل حالة الطوارئ، وتم إجراء تعديلات دستورية قللت من الحريات عبر إنهاء استقلال الجامعات وحرية الإعلام، وتقليل سلطات المحكمة الدستورية والبرلمان، لمصلحة تعزيز سلطات مجلس الأمن القومي.

بعد استقالة ديميريل تشكلت حكومتان لم تعمرا طويلا وفشلتا في إدارة البلاد، وتمكن السياسيون المدنيون من العودة للساحة السياسية لأن الجيش لم يرد أن يمسك بزمام السلطة بنفسه بعد أن رأى الضرر الذي ألحقه هذا النوع من السلطة باليونان التي سيطر عليها الطغمة العسكرية في العام 1967. وفي هذه الأثناء وتحديداً في مايو 1972 تمكن أجاويد من الإطاحة بإينونو من رئاسة حزب الشعب الجمهوري الذي ساهم في إنشائه قبل 50 عاماً.

وعندما حان وقت انتخاب البرلمان للرئيس في 1973، رشح الجيش رئيس هيئة الأركان، لكن ديميريل وأجاويد (رغم خلافاتهما) رفضاه، واستمر المنصب شاغراً وسط تجاذبات سياسية حتى تم التوافق في أبريل 1974 على الأدميرال المتقاعد فخري كوروتورك.

وعندما حان وقت أول انتخابات حرة بعد الانقلاب (في مارس 1973)، حصل "حزب الشعب" على أعلى الأصوات بنسبة 33% (بسبب تأييد العمال في المدن الصناعية الذين تخلوا عن حزب العدالة وأعجبهم خطاب يسار الوسط الذي تبناه حزب الشعب)، ثم حزب العدالة 30%، والحزب الديمقراطي 12% وحزب السلامة الوطني (وهو الحزب البديل لحزب "النظام الوطني" الذي أسسه أربكان وحله الانقلاب) حصل على 12%، فيما لم يحصل حزب الحركة القومية سوى على 3.4% من الأصوات. وبسبب رفض معظم الأحزاب

التحالف مع حزب الشعب، اضطر الأخير للتحالف مع حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان ليشكلا حكومة أقلية. وكان أجاويد وأربكان على خلاف دائم، لكن هذا التحالف الهش استمر بسبب المصلحة المشتركة.

تركيا والمشكلة القبرصية:

تحرص اليونان على إسناد هويتها القومية للماضي الهليني، وأيضاً الماضي البيزنطي الذي وصل لنهايته مع الاجتياح العثماني لأراضيها، وهكذا فإن الدولتين الحديثتين تربطان على وجود كل منهما بحوادث كارثية ومدمرة بالنسبة إلى الأخرى. وما يجعل التخفيف من حدة تصورات الماضي صعباً هو أن هذه التصورات تعززت بسيل من الأزمات والمواجهات الحربية بين البلدين في الحاضر.

بدأ تورط تركيا في القضية القبرصية في الخمسينيات عندما ناضل القبارصة اليونانيون لإخراج الاحتلال البريطاني، ومع خروج بريطانيا طالبت تركيا بأن تسترجع الجزيرة التي أخذتها بريطانيا من الأتراك عام 1878، وبما أن ذلك كان مستحيلاً ألحت تركيا على تقسيم الجزيرة. وبعد مفاضات طويلة تم توقيع اتفاق عام 1959 لتأسيس جمهورية قبرص التي ستقوم فيها بريطانيا واليونان وتركيا بضمان حقوق الأقلية التركية التي تشكل 20% من سكان الجزيرة.

لكن في العام 1964 تعرض القبارصة الأتراك لضغوط كبيرة وتم حصار قراهم، وكانت تركيا على وشك القيام بعمل عسكري في قبرص، إلا أنه توقف بسبب الضغوط الأمريكية، وخوفاً من تدخل الاتحاد السوفيتي ضد تركيا. وفي العام 1967 سيطر الجنرالات على الحكم في أثينا، شجعوا القومين اليونانيين في قبرص على تصعيد تحركاتهم لتوحيد الجزيرة مع "اليونان الأم". لكن شيئاً لم يحدث حتى العام 1974 عندما بدأ العسكر في اليونان الشعور بدنو أجلهم، حيث دعموا الحرس القومي القبرصي لتنظيم انقلاب بالجزيرة وإعلان الوحدة مع اليونان. وعندها اعتبرت حكومة "بولند أجاويد أن ما جرى يستوجب تدخل الدول الضامنة لاتفاق قبرص (بريطانيا اليونان وتركيا)، وعندما رفض البلدان الآخران القيام بأي عمل، أمر أجاويد القوات المسلحة التركية في يوليو 1974 بتنفيذ عملية إنزال في شمال قبرص، لتتمكن من السيطرة على 40% من مساحة الجزيرة، وترك الأتراك في الجنوب واليونانيون في الشمال منازلهم في عملية تهجير كبيرة للسكان. وفي 15 نوفمبر 1983 تم الإعلان رسميا عن استقلال جمهورية شمال قبرص التركية التي لم تعترف بها سوى تركيا التي تمسكت بموقفها رغم الضغوط الدولية الكبيرة.

بذلك أصبح أجاويد بطلاً قومياً، وأراد استغلال شعبيته الجديدة لكسب أغلبية مطلقة في انتخابات مبكرة، لذلك استقال في سبتمبر 1974. وكان هذا سوء تقدير منه، حيث أعقبت الاستقالة أزمة استمرت 241 يوما

لم يتمكن أحد خلالها من تشكيل حكومة يقبل بها البرلمان. حتى تمكن ديميريل أخيرا في مارس 1975 من إقامة تحالف يحمل اسم "الجبهة اليمينية ضد اليسار" يضم عدة أحزاب أبرزها العدالة (ديميريل) والسلامة الوطني(أربكان) والعمل الوطني(توركش). واستغل كل حزب الوزرات التي سيطر عليها لتعزيز نفوذه.

في هذا الوقت اعتبرت جماعة "الذئاب الرمادية" نفسها جزءا من الدولة (باعتبار توركش نائبا لرئيس الوزراء)، وكانت اجتماعات "حزب الشعب الجمهوري" تتعرض لهجمات إرهابية، وندد الحزب بقمع الأكراد (الذين مالوا للحزب خوفا من اليمني القومي)، كما ندد بسياسة التمييز ضد العلويين الذين كانوا متعاطفين مع الحزب لكونه علمانيا ولا ينحاز لمصلحة الأغلبية السنية.

وفي أكتوبر 1975 جرت الانتخابات ليحصل "حزب الشعب" على 43% و"حزب العدالة" على 41% وتراجعت نسبة الأحزاب الأخرى بشكل كبير. وبذلك استمر ديميريل في الحكومة لكن بالتحالف مع اليمينيين. لكن عمليات العنف والاغتيالات استمرت خصوصاً مع نشاط "اليسار المتطرف" من جهة و"الذئاب الرمادية" والمتشددين اليمينيين من جهة أخرى، ولم يجد الطرفان صعوبة في تجنيد الشباب مع زيادة نسب البطالة والتضخم، ونظام التعليم الذي أتاح التعليم العالي لـ20% فقط من أصل 200 ألف طالب يتخرجون من المدارس الثانوية.

بسبب كل ما سبق اقتنع ديميريل بضرورة عقد انتخابات مبكرة واتفق مع "حزب الشعب" على إجرائها في يونيو 1977. حصل "حزب الشعب" على 41% و"حزب العدالة" على 37% و"السلامة الوطني" على 8.6% و"الحركة الوطنية" على نسبة 6.4%. وكسابقتها خيبت النتائج آمال الجميع، واضطر ديميريل لتشكيل حكومة الجبهة الثانية مع حزبي السلامة الوطني والعمل الوطني. لكن البرلمان أسقطها بسبب سوء أدائها.

وفي يناير 1978 شكل أجاويد الحكومة بالتحالف مع نواب مستقلين. لكن العنف تواصل في البلد، وتعرضت الطائفة العلوية لهجمات قوية من "الذئاب الرمادية" أسفرت عن أكثر من 100 قتيل وحرق عشرات المحال التجارية، فالعلويون منذ البداية دعموا إقامة الجمهورية التركية العلمانية التي فصلت الروابط مع الإسلام السني كدين للدولة، وأنهت التمييز الرسمي ضدهم. ونظر بعض العلويين لأتاتورك على أنه أهم شخصية سياسية في التاريخ العلوي رغم أنه لم يكن علويا. واستمرت العلويون في دعم حزب الشعب طول الوقت.

ورغم أن أجاويد أعلن حالة الطوارئ في 20 مقاطعة، إلا أن الجيش اتهمه بالتساهل مع "الإرهاب" ومع الانفصاليين الأكراد. ففي ذلك الوقت (أكتوبر 1978) أسس الطالب في جامعة أنقرة عبد الله أوجلان حزب العمال الكردستاني (الماركسي التوجه)، بهدف إقامة دولة كردية اشتراكية في جنوب شرق البلاد.

وفي انتخابات أكتوبر 1979 خسر "حزب الشعب" السلطة، وعاد "حزب العدالة" بقيادة ديميريل ليكون الحكومة مجدداً لكن عبر التحالف مع مستقلين فقط هذه المرة حيث حصل على 47% من الأصوات.

رغم ذلك لم يتوقف العنف، وزادت الاغتيالات التي استهدف الكثير منها الشخصيات العامة، حيث قتل نائب رئيس حزب العمل الوطني، والرئيس السابق لاتحاد النقابات العمالية، ورئيس الوزراء السابق نهاد إيرم، وظهر أن السلطات لم تعد قادرة على استعادة الأمن، خصوصاً مع إعلان بعض المناطق نفسها "محررة"، وأشهر مثال على ذلك مدينة "فاتسا" الصغيرة على البحر الأسود حيث تبرأ محافظها اليساري ومعاونوه من سلطة الحكومة وأعلنوا قيام جمهورية سوفياتية مستقلة، وهو ما انتهى بإرسال قوات عسكرية للمدينة. وبالتزامن مع ذلك تفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى لزعزعة استقرار المجتمع، كما ظهر شلل النظام السياسي عندما فشل البرلمان في انتخاب رئيس للبلاد بعد انتهاء مدة حكم كوروتورك عام 1980.

العلاقات الخارجية للدولة التركية الثانية:

ارتبطت تركيا بعلاقات استراتيجية بالولايات المتحدة، وتعرضت هذه العلاقة لانتقادات من عدة أطراف داخلية من اليمين الذي رأى في الخدمات المقدمة للأمريكيين عودة لعصر الامتيازات الغربية، واليسار القريب من الاتحاد السوفيتي.

وعندما قررت الولايات المتحدة سحب صواريخ جوبيتر الأمريكية من تركيا مقابل سحب السوفيت صواريخه من كوبا، شعر الأتراك أنهم مجرد بيدق في الاستراتيجية الأمريكية. كما شهدت العلاقات التركية الأمريكية توتراً جديداً عندما ضغطت واشنطن على أنقرة لحظر زراعة الخشخاش، حيث كان قسم كبير من الأفيون المستخدم في الولايات المتحدة يتم إنتاجه في غرب الأناضول. كما شهدت العلاقات بين البلدين أزمة ثالثة بسبب الصراع في قبرص.

وبالتزامن مع ذلك حاولت تركيا بناء علاقات جيدة مع الاتحاد السوفيتي وأوروبا التي أصبحت أهم شريك تجاري لتركيا. وكانت العلاقات مع العالم العربي والإسلامي ضعيفة جداً بسبب عدم توجه تركيا نحو التصدير وللعلاقات مع إسرائيل ولأن المال العربي الناتج من النفط لم يكن قد ظهر بوضوح بعد.

ومما زاد من قيمة تركيا الاستراتيجية كشريك للغرب، اندلاع الثورة الإيرانية 1979، والغزو السوفيتي لأفغانستان في العام ذاته، ثم وصول الاشتراكيين للحكم في اليونان. لذلك قامت الولايات المتحدة بعقد اتفاق الدفاع والتعاون المشترك مع تركيا في 1980.

وفي فترة السبعينات أيضا ظهر ما يعرف بـ" الجيش السري الأرمني" الذي تمكن من قتل أكثر من 30 دبلوماسياً تركيا في أنحاء العالم بينهم القنصل التركي في لوس أنجلوس. كما استهدف السياح الأتراك ومكاتب الخطوط الجوية التركية. وكان الهدف من هذه العمليات الإرهابية دفع تركيا للاعتراف بـ"مجازر الأرمن" وإقامة دولة أرمنية في شمال شرق الأناضول.

وبالتزامن مع هذه الاضطرابات داخلياً وخارجياً، أظهر السياسيون إحجاماً عن زيادة التحالف مع الغرب (خصوصا بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان)، كما أن الثورة الإيرانية زادت من مخاوف صعود الإسلاميين الذين بدأو في استعراض قوتهم عبر التجمعات الحاشدة والتي كان أبرزها تظاهرة "أنقذوا "القدس التي نظمها حزب السلامة الوطني في قونيا. لذلك قرر جنرالات الجيش توجيه إنذار للسياسيين في يناير 1980، غير أن شيئا لم يتغير بعد هذا الإنذار، فنفذ انقلابا عسكريا في 12 سبتمبر 1980، واستولى رئيس هيئة الأركان كنعان إيفرين على السلطة.

الفصل الخامس: الجمهورية التركية الثالثة (1980 - 2002)

لم يكن انقلاب 1980 كغيره من انقلابات تركيا السابقة، حيث لم يكتف بحل البرلمان والحكومة والأحزاب، بل أعلن الأحكام العرفية وفرض حظر التجول وعلق عمل النقابات العمالية، وعزل المحافظين وأعضاء المجالس البلدية (1700 شخص) واستبدلهم بضباط من الجيش، وأعلن إيفرين نفسه رئيساً للجمهورية، وعين مجلس الأمن القومي (الذي أصبح يتكون من عسكريين فحسب) حكومة من البيروقراطيين وأساتذة الجامعات والضباط المتقاعدين برئاسة الأدميرال المتقاعد بولنت أولوسو، واقتصرت وظيفة الحكومة على التشاور مع مجلس الأمن القومي وتنفيذ قراراته.

كان أهم المعينين في الحكومة تورغوت أوزال الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء ومسؤولاً عن الاقتصاد، والذي كان يتمتع بعلاقات قوية بدوائر المال الغربية وخصوصاً صندوق النقد والبنك الدولي.

قال إيفرين إن "محاربة الإرهاب هي مهمتنا الأولى"، وبالفعل اعتقل الجيش نحو 122 ألف شخص خلال العام الأول من توليه السلطة، استهدفت بالأساس اليساريين، ثم امتدت لتشمل القوميين المتشددين وبالطبع الإسلاميين، وخضعوا لمحاكمات عسكرية. وتم فصل المئات من أساتذة الجامعات، وشاع التعذيب في السجون، وظهرات انقادات واسعة من منظمات حقوق الإنسان، غير أن السلطات العسكرية لم تلتفت لها معولة على الدعم غير المشروط المقدم من واشنطن، حيث كانت العلاقات في أفضل أحوالها، لدرجة أن أنقرة سحبت اعتراضها على انضمام اليونان لحلف الناتو.

وبسبب العلاقات القوية مع الغرب وتحديداً الولايات المتحدة، وبسبب الخلاف والخوف التاريخي من روسيا، كان الجيش محكومًا بأن يرى في الاشتراكية والشيوعية أشد الأعداء لتركيا، وكان يرى في التلقين القائم على مزيج من القومية العنيفة ونسخة من الإسلام الصديق للدولة ترياقًا فاعلًا.

كتبت السلطة العسكرية دستوراً جديداً قيد الحريات وأعطى سلطات أوسع للرئيس منها، حل البرلمان ونقض التشريعات وقيادة مجلس الأمن القومي. ومنح الجيش والشرطة السلطة في التدخل بكل مجالات الحياة تقريباً. وحاول الانقلاب توظيف الإسلام لإعادة تثبيت أسس الجمهورية الكمالية عبر الدمج بين الإسلام والقومية التركية، فلأول مرة منذ إلغاء الخلافة جعل الدستور تعليم الإسلام إلزامياً في المدارس. وساد شعار "التركي الأفضل هو التركي المسلم، والمسلم الأفضل هو المسلم التركي".

ارتبط قبول الدستور أو رفضه بشخص الجنرال إيفرين مباشرة، لأن هناك مادة مؤقتة فيه تنص على، أنه سيصبح رئيساً للجمهورية لمدة 7 سنوات، وفي نفس الوقت كان الأتراك يرون أن رفض الدستور سيؤدي إلى مد فترة الحكم العسكري، لذلك وافقوا عليه بنسبة 91.4% في نوفمبر 1982.

وبعد نحو عام كامل وبالتحديد في نوفمبر 1983 سمح النظام بتشكيل 3 أحزاب فقط هي: "حزب الديمقراطية الوطني" المرتبط بالجنرالات، و"الحزب الشعبي" الأقرب للجناح الكمالي التقليدي التابع لحزب الشعب، و"حزب الوطن الأم" وعلى رأسه تورغوت أوزال الرجل القادم من منطقة ملاطيا وسط الأناضول والذي تولى ملف الاقتصاد وتم طرده بدعوى سوء إدارته المالية. ولأن تورغوت أوزال كان الأمل الوحيد لإعادة الحكم المدني، لجأ إلى حزبه أعضاء سابقين في حزب العدالة الذي كان يمثل تحالف البرجوازية الصناعية الحديثة، كما دعمه المزارعون ورجال الأعمال في الأناضول، وحتى حزبي السلامة الوطني الإسلامي (الذي كان أخو أوزال قياديا فيه) والعمل الوطني القومي، وبذلك كان يضم أضلاع مثلث اليمين من ليبراليين وإسلاميين وقوميين.

وبالفعل حصل حزبه على 45% بينما حصل "الحزب الشعبي" على 30% و"حزب الديمقراطية الوطني" على 23%. وشكل أوزال الحكومة، ومرر قانونا جديدا للأحزاب، وفاز حزبه بالانتخابات المحلية في مارس 1984 والتي شهدت عودة الأحزاب القديمة بمسميات جديدة، وانهيار الحزبين الذين شكلتهما الإدارة العسكرية. وخلال فترة حكومته كرس أوزال اهتمامه بالاقتصاد وترك العنان لنظام "حالة الطوارئ" لفرض القانون والنظام. وكانت فلسفته تتلخص في عبارة "الاقتصاد أولاً، ثم الديمقراطية".

في هذا التوقيت رفض بولنت أجاويد إعادة إحياء "حزب الشعب" معتبراً أنه حزب نخبوي على الطراز القديم، وبدلاً من ذلك فضل – مع زوجته رهشان - الانطلاق من الصفر بحزب جديد تحت اسم "الحزب الديمقراطي اليساري" مقدماً نفسه باعتباره الممثل الحقيقي للعمال. وفي نفس الوقت ظهر حزب الرفاه الإسلامي وعاد حزب العمل الوطني بقيادة ألب أرسلان توركش. وتمكن السياسيون القدامى من العودة للعمل عبر تغيير دستوري تم الاستفتاء عليه في سبتمبر 1987. ورغم ذلك تمكن حزب الوطن الأم بقيادة أوزال من كسب الانتخابات التي جرت في نفس العام بنسبة 36%، تلاه بنسبة 25% حزب الشعب الاجتماعي الممثل ليسار الوسط والذي يقوده إردال إينونو (نجل عصمت إينونو)، وأخيرا جاء حزب الطريق القويم بزعام ديميريل بنسبة 19%، فيما لم تتعد بقية الأحزاب حاجز الـ10%.

وبسبب التضخم وانتشار الفساد تراجعت شعبية "حزب الوطن الأم"، وخسر الانتخابات المحلية في 1989 بعد أن تقدم عليه "الحزب الشعبي الاجتماعي" بقيادة أونونو الابن. لكن أوزال استغل سيطرة حزبه على البرلمان ليترشح للرئاسة ويخلف الجنرال إيفرين في نوفمبر 1989. كما جاء وزير الداخلية مسعود يلماز ليحل محل أوزال في رئاسة الحزب والحكومة.

منذ العام 1984 بدأت الصحافة الكمالية بلفت الانتباه لتنامي التيارات الإسلامية وبناء المساجد الجديدة وتنامي أعداد المدارس الدينية (مدارس "إمام وخطيب" تشبه الأزهر في مصر) التي انتشر خريجوها في مؤسسات الدولة باستثناء الجيش. وأزعج النخب العلمانية أنها لم تعد محتكرة للمناظرات الفكرية بعد أن تعلم الكثيرون من أعضاء "طبقة الرعايا" القديمة وأصبح بإمكانهم وضع مشروعات اجتماعية وثقافية خاصة بهم، ومع الوقت استولى الإسلام السياسي على دور اليسار بوصفه صوتا معبرا عن المعدومين. وبدأت التيارات الإسلامية تنظيم احتجاجات عامة وكبيرة عقب كل صلاة جمعة في إسطنبول وغيرها من المدن للتعبير عن رفضها لحظر الحجاب.

كما ظهرت حركة فتح الله غولن (قائد الجناح المعتدل في الحركة النورسية)، والتي اعتمدت في نشر أفكارها على شبكة واسعة من المدارس والجامعات تجاوزت الألف حول العالم، وركزت على المجال العام وتحويل الإسلام إلى رأسمال اجتماعي. وأسست عدداً من الصحف والقنوات التلفزيونية، وعدة مؤسسات مالية. وكانت علاقة غولن متوترة مع حزب الرفاه بينما كانت جيدة مع معظم الأحزاب الأخرى بما فيها حزب أجاويد.

ظهرت عدة منظمات إسلامية متطرفة في الثمانينيات، نفذت عددا من الاغتيالات، غير أنها لم تلق رواجا بين الأتراك وسرعان ما اختفت من الساحة. كما نشطت جماعات من اليسار الثوري ضد قضاة وضباط تورطوا في أعمال القمع خلال حالة الطوارئ. وبالتزامن مع ذلك كانت الانتفاضة الكردية المندلعة عام

1984 لاتزال متواصلة، متسببة في مقتل نحو ألفي شخص من حزب العمال الكردستاني وقوى الأمن خلال سنواتها الست الأولى، كما اندلعت أعمال عنف بين العلويين والأكثرية السنية.

حصلت تركيا على مساعدات وقروض غربية وصلت إلى 13 مليار دولار بين 1980 و1987، كما تسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في زيادة الطلب على السلع التركية بالبلدين. واستفادت تركيا أيضاً من حرب الخليج التي اندلعت عقب غزو العراق للكويت، بعد أن ساندت حكومة أوزال العقوبات الغربية على العراق.

وفي أبريل 1991 اعتمدت الحكومة تعديلات دستورية ساهمت في زيادة الحريات ورفع الحظر على النقابات واستخدام اللغة الكردية على الصعيد الشخصي، ونصت على انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب وزيادة عدد نواب البرلمان.

وفي انتخابات مبكرة جرت في أكتوبر 1991 فاز حزب الطريق القويم التابع لسليمان ديميريل بنسبة 27%، تلاه حزب الوطن الأم بـ24%، ثم حزب الشعب الاجتماعي 21%، وحزب الرفاه (الذي تحالف مع القوميين) 17%، فيما حصل الحزب الديمقراطي اليساري بقيادة بولنت أجاويد على 11%. وبالفعل تشكلت حكومة بقيادة ديميريل بين "الطريق القويم" و"الشعب الاجتماعي"، وحدها بالأساس رغبتها المشتركة في تفكيك إرث انقلاب 1980.

وفي أبريل 1993 توفي الرئيس تورغوت أوزال بنوبة قلبية، وبعد شهر أقسم سليمان ديميريل اليمين بصفته تاسع رئيس للجمهورية التركية، لتخلفه في رئاسة الحزب والحكومة تانسو تشيللر أستاذة الاقتصاد ووزيرة الشؤون الاقتصادية صاحبة التأييد المطلق للولايات المتحدة والإيمان الشديد بالسوق الحر. وكانت الليبرالية أكثر إلحاحاً عندما جعل الاتحاد الأوروبي توقيع الاتحاد الجمركي مع تركيا متوقفاً عليها. وحدث انشقاق في الحزب الديمقراطي الاجتماعي عندما أعاد الرجل الثاني في الحزب دنيز بايكال (الذي دخل في صراع مع إردال إينونو) تأسيس حزب الشعب الجمهوري.

وفي مارس 1994 جرت انتخابات بلدية حصل فيها "حزب الطريق القويم" بقيادة تشيللر على 21%، بفارق نصف بالمائة عن "حزب الوطن الأم" بقيادة مسعود يلماز، ثم جاء في المرتبة الثالثة "حزب الرفاه" بنسبة 19% الذي خاض حملته تحت شعار "العدالة فحسب"، وفاز في 6 من المدن الكبرى الـ15، ليصبح صوت الشرائح الأكثر فقرا فيها.

بسبب الدعم التقليدي الذي كان يحصل عليه من الطائفة العلوية، كان في إمكان يسار الوسط دائما الاعتماد على 25% من الأصوات. إلا أن الانقسامات داخل اليسار تسببت في نتائج كارثية بالانتخابات. لذلك

دفعت قواعد أحزاب الديمقراطي الاجتماعي والشعب الجمهوري من أجل الاندماج تحت اسم "حزب الشعب الجمهوري" تحت قيادة وزير الخارجية السابق حكمت تشاتين. أما "الحزب الديمقراطي اليساري" فلم ينضم للائتلاف لأنه كان حزباً شخصيا لبولنت أجاويد أكثر من أي شيء آخر.

وفي ديسمبر 1995 جرت انتخابات برلمانية حصل "حزب الرفاه" على أعلى الأصوات بنسبة 21% ، تلاه "حزب الوطن الأم" 20% ثم "حزب الطريق القويم" بنسبة 19%، وحزب أجاويد(الديمقراطي اليساري) 15%، وحزب الشعب بنسبة 11%. والتزم الرئيس ديميريل بمنح أربكان الفرصة لتشكيل الحكومة، غير أن ضغوط الجيش أجهضت تحالفه مع حزب الوطن الأم بقيادة يلماز. لذلك تم تشكيل الحكومة عبر تحالف بين الطريق القويم والوطن الأم ليصبح يلماز رئيساً للوزراء. غير أن هذا التحالف ما لبث أن تفكك بعد أقل من عام بسبب الصراعات بين الحزبين، ودعم حزب الوطن الأم لتحقيق بالفساد ضد تشيللر. لذلك تحالف الرفاه مع الطريق القويم واتفقا على أن يكون أربكان رئيس للحكومة لعامين تتبعه تشيللر (المضطرة لهذا التحالف للنجاة من قضية الفساد) لعامين آخرين. وأظهر الجيش تذمره عندما فصل ضباطا بدعوى انتماءاتهم الإسلامية، لكنه لم يتحرك ضد الحكومة، خاصة وأن حزب الرفاه خفف من خطابه كثيرا.

وفي السياسة الخارجية كانت تشيللر تتحدث مع الغرب بينما يتولى أربكان الحديث مع العالم الإسلامي. وبسبب ضغوط من الجيش امتنع أربكان عن السعي للتوصل إلى "حل إسلامي" للقضية التركية، معتمداً على تقبل الأكراد لأفكار الحزب المستلهمة من الدين والبعد عن التعصب القومي.

وبسبب تبني حزب الرفاه قضايا الحجاب وتيسير الحج وتوطيد العلاقة مع إيران وليبيا وسوريا والعالم الإسلامي وانتقاد إسرائيل وقرارات أخرى ذات صبغة إسلامية، قدم الجيش عام 1997 مذكرة لأربكان خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي من 18 نقطة تتضمن تدابير تحول دون "إضعاف المبادئ الكمالية"، وتقييد مصادر تمويل حزب الرفاه. وفصل الجيش 161 ضابطا بدعوى ميولهم الإسلامية. ومع تزايد الضغوط من الجيش استقال أربكان في يونيو 1997، إثر ما سمي بـ"انقلاب ما بعد الحداثة". وشكل مسعود يلماز الحكومة بالتحالف مع حزب أجاويد (الديمقراطي اليساري). وأجبر الجيش الحكومة الجديد على اتخاذ إجراءات شرسة ضد المظاهر الإسلامية مثل الحجاب واللحى والمدارس الدينية وتقييد بناء المساجد، وصدر حكم بحبس رئيس بلدية إسطنبول رجب طيب أردوغان 10 أشهر بتهمة "زرع بذور الكراهية والتحريض على الحقد الديني"، كما تم حل حزب الرفاه بحكم من المحكمة الدستورية ومنع أربكان من ممارسة السياسة خمس سنوات. كما تمت مداهمة بيوت رجال الأعمال ذوي الميول الإسلامية.

في هذه الأثناء كان التضخم في أعلى مستوياته، وضربت الأزمة المالية الروسية تركيا، كما تم اتهام يلماز في قضية فساد مما اضطره للاستقالة وإجراء انتخابات في أبريل 1999. وفيها فاز حزب أجاويد 22%، والعمل الوطني 18% (الذي ضاعف من حصته بعد تولي دولت باهتشيلي العضو القديم في الحركة المثالية العنيفة رئاسته خلفا لألب أرسلان)، والفضيلة الذي ورث حزب الرفاه 15%، والوطن الأم 13% والطريق القويم 12%.

وتشكلت حكومة جمعت ثلاثة أحزاب هي الديمقراطي اليساري والعمل الوطني والوطن الأم. وكان همها الأول إنقاذ الاقتصاد المتداعي، معتمدة على قروض صندوق النقد والخصخصة. وفي هذه الأثناء وقع زلزال بقوة 7.4 ريختر الساعة الثالثة فجرا يوم 17 أغسطس 1999، ليتسبب في دمار هائل ومقتل 15 ألف شخص على أقل تقدير، وخسائر قدرت بـ25 مليار دولار. وكان رد فعل الدولة ضعيفا للغاية، مما تسبب في حملة انتقادات وغضب شعبي كبير لم يسلم منه الجيش.

وفي مايو 2000 انتخب رئيس المحكمة الدستورية نجدت سيزر رئيسا للبلاد خلفا لسليمان ديميريل. وكان سيزر رجلا قانونيا بامتياز جاء من خارج النظام السياسي، لدرجة أنه أجبر موكبه على احترام إشارة المرور. وتسبب هذا الأمر في صراع واسع بين الرئيس والحكومة، حيث كان يصر سيزر على التمسك بالقانون بغض النظر عن الاعتبارات السياسية. مما أدى لتفاقم الأزمة الاقتصادية بعد أن فقد المستثمرون ثقتهم في استقرار الحكومة.

حلت المحكمة الدستورية حزب الفضيلة في يونيو 2001، فانقسم أعضاؤه إلى مجموعة تمسكت بالخطاب الإسلامي الصارم وشكلت حزب السعادة، ومجموعة أخرى بقيادة عبد الله غول ورجب طيب أردوغان فضلت الانفصال عن الحزب وتأسيسي حزب "العدالة والتنمية" الذي سعى لتمثيل تيار أوسع من يمين الوسط.

الفصل السادس: السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لتركيا (1980-2002)

تختلف الإحصاءات التي تقدر عدد الأكراد في تركيا لتتراوح بين 10 و20% من تعداد السكان، وتمثل مناطقهم إحدى أفقر مناطق البلاد. وتشمل المسألة التركية قضايا ثقافية واقتصادية وسياسية وعرقية متشابكة. وبدأت الأزمة عندما تم تفكيك مؤسسة الخلافة في عشرينيات القرن العشرين وحل محلها فكرة الدولة القومية التركية، وعندها تساءل الأكراد عن موقعهم من دولة قائمة على أكتاف عرق مختلف. وقادوا تمردات مسلحة، وحاولت الدولة التركية إقناعهم بسردية مفادها أن الأكراد أتراك قدماء نسوا جذورهم

الحقيقية، ووجب إعادة تثقيفهم وتلقينهم – ولو بالقوة - حقيقة انتمائهم التركي. ولم تقتصر الأزمة على شرق البلاد فحسب بل امتدت إلى غربه، ففي اسطنبول وحدها يعيش أكثر من مليون كردي.

وظهرت بين الأكراد الأيدولوجيات اليسارية التي لا تفرق بينهم وبين الأتراك (كما هو الحال مع الأيدولوجيا الإسلامية). وأدى القمع - خصوصاً الذي استخدمه قادة انقلاب 1980 - إلى تفاقم الأزمة الكردية، فنشأت حركات مسلحة بقيادة حزب العمال الكردستاني الذي احتضنه النظام السوري ودعمته حكومات الاتحاد السوفيتي وإيران والعراق واليونان وأرمينيا. كما أدى ضعف الدولة العراقية واحتياجها للمقاتلين في حربها مع إيران إلى إطلاق يد الأحزاب الكردية في شمال البلاد وهو ما شكل حاضنة لحزب العمال.

حاولت الدولة التركية تسليح القرويين الأكراد لصد هجمات حزب العمال عبر استراتيجية "حراس القرى" لكنها فشلت، فاضطرت في مطلع التسعينات إلى تأسيس وجود دائم للجيش في سلاسل الجبال شرق البلاد حتى يمسك بزمام المبادرة. كما هجرت سكان مئات القرى التركية خلال حربها مع المسلحين الأكراد. وبحسب الإحصاءات الرسمية قتل في هذا الصراع نحو 30 ألف شخص بحلول العام 1999.

وشكل السياسيون الأكراد حزبا تلو الآخر (العمال الشعبي، الديمقراطي، الشعب الديمقراطي) حظرت معظمها المحكمة الدستورية، وتم فصل العديد من النواب بل وسجنهم. وبعد جدال طويل اقتنع الكثيرون بضرورة إيجاد حل سياسي للمسألة الكردية من بينهم الرئيس تورغوت أوزال الذي كان نصف كردي، ونجم الدين أربكان رئيس حزب الرفاه.

وعندما جاءت حكومة أجاويد ويلماز التي كانت تحت السيطرة الكاملة للجيش، وجهت تهديدات لسوريا التي كانت تؤوي عبد الله أوجلان ومركز قيادة حزب العمال الكردستاني، فقامت سوريا التي انهار حليفها السوفيتي بطرد أوجلان الذي طاف على عدد من الدول قبل أن يتم اعتقاله من خارج حرم السفارة اليونانية التي لجأ إليها في كينيا عام 1999.

وأدى الاستقطاب السياسي أدى للمزيد من القمع في ظل قانون مكافحة الإرهاب. كما ازدهرت في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين المافيا القائمة على تجارة المخدرات والسلاح على يد مجموعتين من عائلات المافيا، الأولى كردية دعمت حزب العمال الكردستاني، والثانية مرتبطة بحزب العمل القومي التابع لألب أرسلان توركش ولها صلات دائمة بالأجهزة الأمنية، ويعتقد أنهم يقدمون خدمات للحكومة عندما يتعلق الأمر بـ"الأعمال القذرة" ضد الأكراد.

اندلعت أزمة بين تركيا وبلغاريا عام 1989 عندما صعّدت حكومة بلغاريا الشيوعية سياسة الاندماج القسري ضد الأقلية الإسلامية التركية فيها، فقطع 344 ألف بلغاري تركي الحدود لاجئين إلى تركيا التي لم تكن في وضع يسمح لها بإيواء مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين. وبعد عام اضطر اللاجئون للعودة لبلغاريا عندما لم يجدوا لهم في تركيا عملًا أو مأوى.

تأزمت العلاقة بين تركيا من جهة والعراق وسوريا بسبب الخلاف حول بناء سدود في الأناضول على مصادر مياه دجلة والفرات. وقد حاولت سوريا الضغط على أنقرة في هذا الملف عبر دعم حزب العمال الكردستاني، لكنها فشلت في النهاية واضطرت لطرد الحزب دون أن تتراجع تركيا عن مشاريعها المائية.

وفي مطلع التسعينيات أدرك الرئيس أوزال أن تركيا خسرت معظم أهميتها الاستراتيجية للغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. لذلك رأى في المشاركة بالتحالف الذي تكون عقب غزو العراق للكويت طريقة جديدة للتركيز على وضع تركيا بصفتها قاعدة في الشرق الأوسط، كما ضمن مندريس عضوية تركيا في حلف الناتو عندما أرسل جنوده إلى كوريا. وسمح أوزال للتحالف باستخدام قاعدة إنجرليك، لشن الغارات على العراق، وقد أدى الأمر لاستقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان. وتم استخدام القواعد التركية أيضا في فرض حظر الطيران شمال العراق. ومن بين أهداف أوزال أيضا كانت الإطاحة بصدام حسين.

في ديسمبر 1998 وقبيل دخول شهر رمضان قصفت الولايات المتحدة العراق بدوى عدم تعاون بغداد مع فرق التفتيش الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل فيما عرف بعملية "ثعلب الصحراء". وسمحت تركيا للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة إنجرليك مجددا رغم تخوفات أنقرة من انهيار غير متحكم فيه للنظام في بغداد مما قد يؤدي لدولة تركية مستقلة في الشمال.

نظرت الحكومة العسكرية التركية (1980-1983) للثورة الإسلامية في إيران بعين الشك، خائفة من تأثيرها في المجموعات الإسلامية داخل تركيا. ورغم ذلك حافظت تركيا على مساحة حياد مترددة خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية. لكن في أواخر الثمانينيات تحسنت علاقة تركيا بإيران. وفي العام 1996 أبرم أربكان صفقة بقيمة 23 مليار دولار يتم بموجبها نقل الغاز الإيراني لتركيا لمدة 23 عاما.

ورغم التنافس على النفوذ في منطقة بحر قزوين إلا أن إيران تمثل أهمية استراتيجية لتركيا ليس بسبب كونها مزودا مهما للطاقة ولكن أيضا لأنها تمثل معبرا حيويا لتجارة تركيا مع جمهوريات وسط آسيا، وتجارة إيران مع أوروبا.

نمت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي بشكل كبير بين عامين (1987 و1990)، وتسبب انهيار الاتحاد في ضياع أكثر أسواق التصدير التركية الواعدة، مما تسبب في أزمة اقتصادية خطيرة في تركيا. لكن في المقابل نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي ظهور خمس جمهوريات جديدة من أبناء العم ذوي الأصول التركية (أذربيجان – تركمانستان – أوزباكستان – كازاخستان - قيرغيزستان). وكانت تركيا أول من اعترف بهذه الجمهوريات ضعيفة التطور على المستويين الاقتصادي والسياسي الأمر الذي أتاح لأنقرة فرصة قيادة المنطقة وأحيا التوجه الوحدوي الطوراني الذي كان يدعو له ألب أرسلان توركش وأتباعه طوال الوقت. وتحدث الرئيس أوزال عن "القرن التركي" الذي سيجتمع فيه الأتراك من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم.

وشجعت واشنطن التوجه التركي لوسط آسيا حتى لا تدخل إيران لملئ الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي. غير أنه مع الزمن ثبت أن اقتصادات هذه الجمهوريات ومواصلاتها كانت مندمجة مع روسيا الفيدرالية لدرجة أن محاولة تفكيكها بسرعة سيؤدي لكارثة. بالإضافة لوجود أقليات روسية كبيرة، وثقافة سياسية بين النخب أقرب لروسيا منها لتركيا. لكن في العام 1999 وقعت تركيا وجورجيا وأذربيجان اتفاقية لمد خطوط أنابيب باكو جيهان لنقل نفط بحر قزوين إلى أوروبا.

الفصل السابع: الجمهورية التركية الرابعة.. تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية (2002 - 2018)

لم يتم التفاوض مع الشعب على نحو جاد بشأن علمنة الأمة أو تتريكها، بل كانت ثورة أتاتورك فوقية نفذتها نخبة عسكرية بيروقراطية صغيرة، وكانت الإصلاحات مقصورة على المراكز الحضرية في حين بقي الريف حتى خمسينيات القرن العشرين منعزلا وتقليديا. وفي العالم 1994 أيقظ فوز حزب الرفاه بالانتخابات في المدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقر المؤسسة العسكرية والنخب، وأدت لرد فعل عكسي تمثل في رفع صور أتاتورك في كل مكان في تحد للإسلاميين، وانتهى الأمر بانقلاب عسكري ضد أربكان وحل حزبه.

وفي العام 2000 جرت انتخابات في حزب الفضيلة (وريث الرفاه المنحل) ففاز الحرس القديم بفارق ضئيل على مجموعة الشباب التجديديين بقيادة أردوغان وعبد الله جول (570 عضوا مقابل 620)، لينشق الشباب مكونين – بالاشتراك مع مجموعة من أعضاء حزبي الوطن الأم والطريق القويم - حزب العدالة والتنمية في أغسطس 2001، متبنين الليبرالية السياسية والاقتصادية مع التأكيد في الوقت ذاته على قيم التنمية والعدالة الاجتماعية. كما اتبعوا منهج عدم تحدي العلمانية القائمة وحاولوا التأقلم معها. ولم ينظروا للدعوات الغربية المنادية بمزيد من الإصلاح الديمقراطي على أنها محاولة لفرض قيم غربية على المجتمع التركي، بل وسيلة للحد من تأثير العسكر.

قبل تأسيس الحزب زار أردوغان زعيم الطريقة النورسية وحركة الخدمة فتح الله غولن في الولايات المتحدة، وهو ما وسع قاعدة الحزب بسبب ما تملكه الحركة من مؤسسات أعلامية وثقافية وتجارية ومئات آلاف الأنصار والمريدين الذين ينتشر بعضهم في المؤسسات الرسمية وكانوا يصوتون فيما سبق لمصلحة أحزاب يمين الوسط العلمانية.

وفي أول انتخابات يخوضها الحزب في نوفمبر 2002 حصل على 34.3% من الأصوات (363 مقعدا) ، بينما حل حزب الشعب ثانيا بـ19.4% (178 مقعدا)، وحزب الطريق القويم 10%. بينما لم تحصل أحزاب التحالف الحكومي التي حكمت البلاد منذ انقلاب 1980 على أصوات المقترعين بعدما اعتبروها مسؤولة عن انهيار النظام المالي في تركيا.

واعتبر الأتراك أن أردوغان ورفاقه ربما يمثلون الأمل لتركيا، فحصدوا أصوات الطبقات الكادحة في ضواحي المناطق الحضرية، وأصوات المحافظين وأعضاء حركة الخدمة. ونتج عن الانتخابات أول حكومة بقيادة عبد الله غول، قبل أن يستقيل في مارس 2003 تاركا مكانه لأردوغان بعد إسقاط الحظر الخاص بمنعه من المشاركة السياسية.

وفي مارس 2004 جرت الانتخابات المحلية، ليفوز العدالة والتنمية بـ42% من الأصوات معززا وجوده السياسي حتى في معاقل حزب الشعب الجمهوري على الساحل الجنوبي وحزب الشعب الديمقراطي الكردي في الشرق.

وخاض الحزب العديد من المعارك منها معركة الحجاب الذي كان ينظر إليه الكثير من العلمانيين الأتراك كتهديد وتحد للعلمانية. لكن الفوز الساحق للحزب في انتخابات 2007 شجعه على رفع الحظر عن الحجاب في الجامعات. كما تم إلغاء القرار القاضي بمنع خريجي مدارس الأئمة والخطباء من دخول الكلية غير الدينية.

أما المعركة الرئيسية فكانت مع المؤسسة العسكرية، ورغم أن رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال حلمي أوزكوك سعى لتسوية مؤقتة مع حكومة العدالة والتنمية عقب انتخابات نوفمبر 2002، إلا أن العلاقة بين الحزب والجيش توترت بسبب محاولة الحزب منع تعيين قائد القوات البرية السابق والعلماني العتيد يشار بويوكانت رئيسا للأركان، غير أن محاولات الحزب باءت بالفشل.

وفي أبريل 2007 بلغ التوتر بين الطرفين ذروته بعد قرار العدالة والتنمية ترشيح عبد الله غول للرئاسة، الأمر الذي أدى لاندلاع تظاهرات حاشدة للعلمانيين في المدن الكبرى، وصدور مذكرة – عرفت بمذكرة

منتصف الليل – نُشرت على الموقع الرسمي للقوات المسلحة وشملت تهديدا مبطنا بالانقلاب. وفي هذا التوقيت صدرت تحذيرات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من تورط الجيش في الحياة السياسية.

واستمرت أزمة انتخاب الرئيس في مايو 2007، حيث طالب الرئيس وقتها نجدت سيزر بأن يتم انتخاب الرئيس بثلثي الأصوات في البرلمان، وهو ما كان متعذرا على حزب العدالة والتنمية دون دعم من المعارضة. لذلك دعا أردوغان لانتخابات مبكرة تم إجراؤها في يوليو 2007، وحصل العدالة والتمية على 46.6% مما مكنه من الحكم بأغلبية مريحة، فيما اكتفى حزب الشعب بالحصول على 20.9%، وحزب الحركة الوطنية بزعامة دولت باهتشيلي على 14.3%. وبعد ثلاث جولات انتخابية في البرلمان الجديد نجح عبد الله جول من الفوز بمنصب الرئيس في أغسطس من نفس العام، حيث اكتمل النصاب ولم يقاطع حزب الحركة القومية جلسة الانتخاب. وقد أثار انتخاب غول كأول رئيس غير علماني في تاريخ البلاد وزوجته المحجبة ضيق الجيش لدرجة أن القيادة العسكرية أعلنت مقاطعتها حفل تنصيب الرئيس الجديد.

وفي أكتوبر 2007 تم إجراء استفتاء على تعديلات دستورية قدمها العدالة والتنمية شملت: انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي بدلا من البرلمان، وتقصير مدة الرئاسة من 7 إلى 5 سنوات، وإجراء الانتخابات العامة كل 4 سنوات بدلا من 5، وواقف على التعديلات 69% من الأتراك.

ومن بين القضايا التي تسببت في اضطراب العلاقة بين العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية كانت قضية "إرجينيكون" (2008) التي تفترض أن أعضاء في مؤسسات الدولة العميقة منظمون لمنظمة تعمل على خلق اضطرابات اجتماعية وسياسية، من شأنها التمهيد لانقلاب عسكري. شملت لائحة الاتهام الرسمية غير مسبوقة مئات الأشخاص بينهم رئيس الأركان السابق إلكير باشبوغ وجنرالات متقاعدين وضباط عاملين. واتهم البعض حزب العدالة والتنمية باستغلال القصية في تصفية خصومه.

قضية "المطرقة" كانت أيضا من القضايا المهمة، ففي 2010 تم اتهام 360 شخصا بينهم قائد الجيش الأول الجنرال تشيتين دوغان وجنرالات وأميرالات بعضهم في الخدمة بالعمل على اختلاق توترات بهدف الإطاحة بحكومة العدالة والتنمية بعد أشهر قليلة من تأليفها وتحديدا في مارس 2003. وفي 29 يوليو 2011 استقال رئيس هيئة الأركان إشيك كوشانير مع قادة سلاح الجيش والبحرية والقوات الجوية، احتجاجًا على سجن الضباط العسكريين في قضية المطرقة. وبالفعل قبل أردوغان الاستقالة وعين نجدت أوزيل رئيسا للأكان، لتكون المرة الأولى التي يعين فيها المدنيون قادة الجيش في تركيا، وهو ما وصفته صحيفة تركية باللحظة الرمزية التي شهدت انتهاء الجمهورية الأولى وبداية الثانية. وأسفرت القضيات عن أحكام مشددة على مئات العسكريين.

وفي انتخابات مارس 2009 حصل حزب العدالة والتنمية على 40% من الأصوات، فيما حصد حزب الشعب 23.3%، والحركة الوطنية على 16%. وفي مارس 2010 قدم الحزب الحاكم مجموعة التعديلات الدستورية التي تتضمن إصلاح المحكمة الدستورية والنظام القضائي وتوسيع الحقوق المدنية إلى البرلمان، فحصلت على أكثر من النصف لكنها لم تحصل على أغلبية الثلثين، لكن كان هذا كافيا لإرسال هذه التعديلات لاستفتاء عام بعد توقيع الرئيس عبد الله غول. وبعد أن ألغت المحكمة الدستورية بعض المواد التي يراد تعديلها مرت التعديلات في الاستفتاء بنسبة موافقة بلغت 57.9% لتصبح سارية المفعول.

في هذا التوقيت كان حزب الشعب يواجه أزمة داخلية بعد فضيحة جنسية أطاحت برئيسه دنيز بايكال ليتولى رئاسة الحزب بعده كمال كيليتشدار أوغلو في مايو 2010.

بالتزمن مع الصراعات السياسية كانت حكومة العدالة والتنمية تحقق نجاحا اقتصاديا كبيرا، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 64% بين 2002 و2012. وتراجع دين تركيا لصندوق النقد من 23.5 مليار دولار إلى 900 مليون فقط. وارتفع احتياطي النقد الأجنبي من 26.5 مليار دولار إلى 92.2 مليار. وتراجعت نسب التضخم للثلث وأقر الحزب قوانين للدفاع عن العمال. وزادت ميزانية وزارة التعليم من 7.5 مليار ليرة في 2002 إلى 34 مليارا في 2011 لتكون أعلى ميزانية بين كل الوزارات بعد أن كانت وزارة الدفاع هي الأعلى قبل تولي العدالة والتنمية، وتضاعف عدد الجامعات خلال 10 سنوات، وكذلك تضاعفت الطرق المعبدة خلال نفس الفترة مما تسبب في تراجع نسب الحوادث للنصف. كما نفذ حزب العدالة والتنمية برنامج إصلاح شامل للرعاية الصحية بالإضافة إلى منظومة ضمان اجتماعي واسعة.

جرت انتخابات برلمانية جديدة في يونيو 2011 في ظل نجاح اقتصادي متواصل للحكومة، ليسجل العدالة والتنمية انتصاره الثالث بنسبة 49.8%، بينما لم يحصل حزب الشعب سوى على 26%، والحركة القومية على 13%.

وفي أغسطس 2014 انتخب أردوغان رئيسا هذه المرة، بشكل مباشر وبأغلبية مطلقة من الجولة الأولى حاصلا على 51.8% من الأصوات، بينما حصل منافسه أكمل الدين إحسان أغلو الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الإسلامي والذي كان مرشحا مشتركا من 13 حزبا معارضا على 38.4%.

وفي انتخابات يونيو 2015 البرلمانية ركزت المعارضة على تعثر الاقتصاد والصراع بين الحكومة وحركة فتح الله غولن وموقف تركيا من الأزمة السورية واتهامات الفساد التي طالت الحكومة، كما أنها جاءت بعد نحو عام ونصف من احتجاجات حديقة غازي الحاشدة ضد سياسات الحكومة. وأدى كل ذلك إلى أن خسر

حزب العدالة والتنمية الحاكم الأغلبية التي حافظ عليها 12 عاما (وهي أطول مدة يحافظ فيها حزب على أغلبيته منذ إنشاء نظام الديمقراطية متعدد الأحزاب عام 1950)، ليحصل على 40.9% من الأصوات، وحزب الشعب على 25%، وحزب الحركة القومية على 16.3%، والشعوب الديمقراطية (المدعوم من الأكراد) على 13.2%. وبسبب عدم اتفاق الأحزاب على تشكيل الحكومة تمت إعادة الانتخابات في نوفمبر من نفس العام (2015) وذلك في أجواء متوترة اشتد فيها الصراع مع مسلحي حزب العمال الكردستاني في الشرق وسبقها تفجير تسبب في مقتل 102 شخصا في تجمع للسلام وسط أنقرة. وأسفرت الانتخابات عن فوز العدالة والتنمية بنسبة 49.5% وهي أغلبية مريحة تؤهله للحكم منفردا.

وفي مايو 2016 وصلت العلاقة بين أردوغان وزعيم حزب الأغلبية أحمد داوود أوغلو لطريق اللاعودة، حيث قدم أغلو استقالته بسبب ما يعتقد أنه اعتراض على رغبة أردوغان في نظام حكم رئاسي بدلا من برلماني، ورغبته في حل أزمة حزب العمال الكردستاني عسكريا، بالإضافة إلى خلاف بين الرجلين على قوائم مرشحي العدالة والتنمية للانتخابات وتدخل أردوغان في إدارته. وبالفعل عقد الحزب اجتماعا استثنائيا وانتخب بن علي يلدريم خلفا لأوغلو.

وبعد نحو عام من استقالة أوغلو (وتحديدا في أبريل 2017) دفع الحزب لإجراء استفتاء شعبي على تعديل الدستور لتحويل النظام إلى رئاسي بدلا من برلماني، وكان هذا اقتراح قديم لوزير العدل جميل تشيتشك منذ بداية حكم العدالة والتنمية، وأعلن أدروغان دعمه علنا في 2005 وكذلك العديد من قادة الحزب. وبالفعل مرت التعديلات الدستورية بنسبة 51.4%.

ولتسريع العمل بالنظام الرئاسي الجديد جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في يونيو 2018، تحالف فيها العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية تحت اسم «التحالف الشعبي». وفاز فيها أردوغان على مرشح حزب الشعب محرم إينجي بنسبة 52.6% مقابل 30.6%، فيما حصلت ميرال أكشينار رئيسة الحزب الجيد على 7.3%. كما حصل "التحالف الشعبي" على 66.5% بالانتخابات البرلمانية (42.6% للعدالة والتنمية و11.1% للحركة القومية)، بينما حصل التحالف الوطني الذي يضم أحزاب الشعب والخير والسعادة على 34%، وحزب الشعوب الديمقراطي على 11.7%.

حكومة العدالة والتنمية والمسألة الكردية

كان حزب العدالة والتنمية أكثر انفتاحا وتسامحا مع المسألة الكردية لذلك تضاعف المصوتون له في شرق البلاد التي تصوت تقليديا للأحزاب الكردية.

لكن الجماعات الكردية المسلحة واصلت شن الهجمات في العمق التركي، وفي أكتوبر 2007 هاجم نحو 200 مسلح كردي مقاطعة هاكاري على الحدود مع العراق وقتلوا 12 جنديا وأصابوا 17 وخطفوا 8 جنود. فردت تركيا بفي ديسمبر من نفس العام بعملية عسكرية ضخمة على الحدود العراقية وقال الجيش التركية إنه قتل فيها 230 مقاتلا من حزب العمال.

افتتحت تركيا أول قناة تلفزيونية باللغة الكردية عام 2009 (TRT6)، وفي نفس العام فاز حزب المجتمع الديمقراطي الكردي بالانتخابات في المناطق الشرقية، وأعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار في سبتمبر من نفس العام مع مبادرة انطلقت لتوسيع الحريات للأكراد عبر تغيير المناهج والسماح باستخدام الأسماء الكردية في مناطقها وتعزيز السلطات المحلية بالشرق.... إلخ. لكن المبادرة فشلت وعاد حزب العمال لهجماته في مايو 2010.

ومع اندلاع الثورة في سوريا فقد نظام بشار الأسد السيطرة على المناطق الكردية في شمال البلاد لمصلحة حزب الاتحاد الديمقراطي (الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني)، وتواصل التصعيد ضد الجيش التركي منذ ذلك الحين وحتى مطلع 2013 الذي أعلن فيه عبد الله أوجلان في رسالة من سجنه عن وقف الكفاح المسلح. وبالفعل أعلن حزب العمال الكردستاني في أبريل من نفس العام انسحاب قواته إلى شمال العراق. لكن في يوليو 2015 أعلن حزب العمال إلغاء وقف إطلاق النار بعد العديد من الحوادث بينها قصف الطائرات التركية لمواقع الحزب في العراق. وسرعان ما عاد التوتر من جديد فهوجمت الشركات الكردية ومقرات حزب الشعوب الديمقراطي.

وكان حزب العدالة والتنمية؛ في ورطة، حيث لم يكن يريد أن يُظن به اللين تجاه الإرهاب، في الوقت الذي يُصَعّد حزب العمال الكردستاني هجماته، لكنه كان مترددا في الموافقة على حظر الأحزاب السياسية، خشية أن تكون هذه سابقة يمكن أن يستغلها الكماليون في ما بعد من أجل حظره.

وبينما يريد حزب العدالة والتنمية تهدئة الأوضاع في المناطق الكردية التي يتمتع فيها بقدر لا بأس به من التأييد خاصة بين الإسلاميين، ولا يريد استنزاف موازنة الدولة في نزاعات مسلحة، في المقابل يسعى الجيش دائما للحفاظ على نفوذه السياسي من خلال حرب العصابات المستمرة مع حزب العمال الكردستاني.

الفصل الثامن: السياسية الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الغرب (2002 - 2018)

على عكس حزبي السلامة الوطني والرفاه، اللذين رفضا توطيد العلاقات مع الغرب واتبعا أجندة معادية له، احتفظ حزب العدالة والتنمية بتوجه تركيا الغربي. وفي الوقت نفسه، حرص الحزب على توسيع

علاقات تركيا وتعميقها في مناطق أخرى، لا سيما الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، فهذه العلاقات تسمح لتركيا أن توازن علاقاتها مع الغرب، بحيث تُقوي حريتها في التصرف، وتزيد من قدرتها إقليميًا ودوليًا، وهو ما بلوره أحمد داوود أوغلو في مصطلح "العمق الاستراتيجي" Strategic Depth، أو ما أطلق عليه البعض "العثمانية الجديدة".

ورغم أن تركيا تعمل منذ منتصف القرن الماضي على الاندماج في أوروبا إلا أنها وجدت معارضة قوية من أعضاء الاتحاد الأوروبي، مبنية في ما يبدو على أساس ديني وثقافي، كما تعكس المخاوف الشعبية المتزايدة من تأثير موجات المهاجرين المسلمين على الاستقرار الاجتماعي في أوروبا، خصوصا وأن تركيا ستكون في حال انضمامها للاتحاد الدولة الأكثر سكانا بعد ألمانيا. كما أن قبرص ظلت معضلة توتر العلاقات التركية الأوروبية، بالإضافة لقضايا خلافية كالعلاقات مع اليونان والمسألة الكردية وقضية "مذابح الأرمن".

التمنع الأوربي أصاب الأتراك بالإحباط على المستوى الشعبي، لكن على الجانب الآخر مثلت محاولات الانضمام للاتحاد فرصة لتمرير العديد من الإصلاحات الداخلية "المطلوبة أوروبيا"، وأهما فرض سيطرة السياسيين المدنيين المنتخبين على العسكريين. وعلى كل حال فقد ماتت مفاوضات الانضمام بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 حيث وصفت الدول الأوروبية ما تقوم به حكومة العدالة والتنمية ضد مدبري الانقلاب بـ"التدابير القمعية غيرالملائمة".

أما العلاقات اليونانية التركية فتحسنت منذ العام 1999 وزاد تحسنها خصوصا على المستوى الاقتصادي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. ويقول اليونانيون إن أنقرة متسامحة مع عمليات الهجرة غير الشرعية للجزر اليونانية في بحر إيجة، بل إنها تتجاهل بشكل منهجي السيادة البحرية والجوية لليونان في جزر هذا البحر التي تعتقد أنقرة أنها أراض تركية انتزعت منها في معاهدة لوزان، وبتعبير أردوغان: "الصرخة على جزر بحر إيجه تسمع على الشواطئ التركية، هناك توجد مساجدنا ومقدساتنا، لكن من جلسوا على طاولة مفاوضات لوزان لم يتمكنوا من الدفاع عن حقوقنا". كما توترت العلاقات بين البلدين بسبب إعادة الصلاة في آيا صوفيا. ورغم كل شيء زار أردوغان اليونان في ديسمبر 2017 وهي الزيارة الأولى من نوعها لرئيس تركي من 65 عاما.

وبالنسبة للعلاقات الأمريكية التركية فكانت في ظل العدالة التنمية جيدة أثناء رئاسة جورج بوش الابن وفترة أوباما الأولى، حيث زار الأخير تركيا عام 2009 وحظي باستقبال حافل. كما شهدت العلاقات تعاونا في العديد من الملفات بالعراق وأفغانستان وباكستان وإيران وبقية الشرق الأوسط والطاقة... إلخ. لكن وقع توتر بين البلدين بسبب وجهات النظر الخاصة بالثورة في سوريا ودعم واشنطن للمسلحين الأكراد في شمال سوريا.

حتى أن أوباما رفض لقاء أدوغان الذي زار الولايات المتحدة في مارس 2016. كما توترت العلاقات مجددا عندما اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017. كما توترت العلاقات أيضا بسبب القبض على القس الأمريكي برونسون بتهمة التجسس عقب الانقلاب الفاشل في تركيا، وطالب أردوغان باستبداله برئيس جماعة الخدمة فتح الله غولن، وهو ما لم يحدث. وازداد التوتر عندما عقدت تركيا اتفاقية مع روسيا لشراء منظومة صواريخ إس-400 مما دفع الكونغرس لسن قانون في يونيو 2018، يمنع نقل مقاتلات إف-35 إلى تركيا، وفرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على وزراء أتراك، وتعريفات جمركية على تركيا ما أدى لتدهور الليرة، وانتهت محاكمة القس الأمريكي بإطلاق سراحه في أكتوبر 2018.

أما علاقة تركيا مع روسيا فكانت متوترة في فترة الحرب الباردة بسبب محاولات روسيا توسيع نفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط فضلا عن دعم حزب العمال الكردستاني. لكن العلاقات مع أنقرة تحسنت بعد الحرب الباردة خاصة على المستوى الاقتصادي لتصبح ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا وأكبر ممولها بالغاز. وفي فترة حكم العدالة والتنمية تسارعت وتيرة التحسن في العلاقات، وأصبح فلاديمير بوتين في 2004 أول رئيس روسي يزور تركيا منذ 32 عاما، واتفقت الدولتان على إنشاء محطة أكويو للطاقة النووية في محافظة مرسين التركية. ومع الوقت نشطت الاتفاقات السياسة والعسكرية بين البلدين، رغم التنافس الواضح بينهما في وسط آسيا. لكن الأجواء توترت بين البلدين بعد أن أسقطت تركيا طائرتين روسيتين اخترقا الأجواء التركية خلال عملية لهما على الحدود مع سوريا، قبل أن يتم احتواء الحادثة بسبب العلاقات الجيدة بين بوتين وأردوغان، ولأن البلدين لم يكن في حاجة إلى مشكلات جديدة. ولنفس الأسباب تمكن البلدان من تجاوز عملية اغتيال السفير الروسي في تركيا أندريه كارلوف برصاص رجل أمن خارج الخدمة قال إنه قام بهذا العمل احتجاجا على الهجوم الروسي على حلب السورية. وفي سبتمبر 2017 وقعت تركيا على صفقة لشراء نظام صواريخ أرض-جو روسية من طراز إس-400 المتطورة رغم معارضة الولايات المتحدة.

الفصل التاسع: العلاقات الخارجية الإقليمية لحكومة حزب العدالة والتنمية (2002 - 2018)

أولاً- العلاقات مع إيران

شهدت العلاقات التركية - الإيرانية تحسنا كبيرا قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002، لكنها اكتسبت عنفوانا أكبر منذ ذلك الحين. ويقف وراء التقارب بين البلدين بوجه خاص قلقهما المشترك من التهديد الذي تشكله المسألة الكردية. كما أن إيران تمثل ثاني أكبر مزود لتركيا بالغاز الطبيعي، ويمر الغاز الإيراني لأوروبا عبر تركيا.

وتمثل طموحات إيران النووية مصدر قلق لأنقرة، ليس بسبب الخوف من هجوم مباشر من إيران، ولكن خشية تأثير ذلك على استقرار الخليج، وهو ما سؤثر بالسلب على تركيا. ودعمت أنقرة التوصل لحل سلمي لأزمة ملف إيران النووي. وفي المقابل انتقدت طهران بشدة قرار تركيا في 2011 استضافة الدرع الصاروخي للناتو.

كانت حكومة العدالة والتنمية تنتهج سياسة "صفر مشكلات"، لكن مع اندلاع الربيع العربي بدأت في الانخراط في أزمات الشرق الأوسط، مما تسبب في توتر العلاقة مع إيران المتورطة في العديد من ملفات المنطقة، فكلا البلدين اعتبر الربيع فرصة لتوسيع نفوذه الإقليمي.

وفي ملف سوريا تحديدا دعمت إيران نظام بشار الأسد، بينما دعمت تركيا المعارضة. وتخشى طهران من أن نجاح الثورة السورية سيؤدي إلى حكم سني يكون قريبا من تركيا على حسابها، لتنضم سوريا لقائمة الدول العربية المعارضة لتوسيع نفوذها، كما أن هذا الأمر سيؤثر على تمرير السلاح لحليفها في لبنان "حزب الله"، الأمر الذي سيترتب عليه ضعف موقفها الجيوستراتيجي أمام إسرائيل المنافس الإقليمي الأخطر لإيران. أما في اليمن فدعمت طهران الحوثيين فيما دعمت أنقرة الحكومة اليمنية.

ثانيا: العلاقات مع إسرائيل

كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، وفي أوائل التسعينيات ساد جو إيجابي في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، الأمر الذي جعل من الممكن زيادة العلاقات الدبلوماسية المتبادلة مرة أخرى إلى مستوى السفراء بين تركيا وإسرائيل. واحتفظت إسرائيل بسفارة في أنقرة وقنصلية في إسطنبول. وفي 2003 نفذت القاعدة هجمات استهدفت معبدين يهوديين.

أدنت تركيا اغتيال إسرائيل لمؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين في 2004، ووصفت سياستها في غزة بأنها "إرهاب دولة"، وانطلقت مظاهرات ضدها في أنحاء تركيا.

في مايو 2005 زار أردوغان إسرائيل والتقى رئيس وزرائها أرئيل شارون، ووضع الزهور على النصب التذكاري لـ"ضحايا المحارق النازية". وفي 2006 انتقد أردوغان بشدة حرب إسرائيل على لبنان، وأرسل ألفا من الجنود الأتراك للمشاركة في القوة الأممية الخاصة بحفظ السلام في لبنان، ليكون أول تورط عملي في قضايا الشرق الأوسط.

وفي 2007 زار الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز تركيا والتقى الرئيس عبد الله غول وألقى خطابا في البرلمان، ووقع الطرفان عددا من الاتفاقيات خصوصا العسكرية. وفي نفس العام أقامت حكومة أردوغان علاقات

قوية مع حركة حماس التي فازت في الانتخابات وشكلت حكومة فلسطينية برئاسة إسماعيل هنية، كما استضافت رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة، وانتقدت الحصار المفروض على قطاع غزة، كما انتقدت بشدة العدوان الإسرائيلي على القطاع في ديسمبر 2008. وبعد شهر وجه أردوغان انتقادات لاذعة للرئيس الإسرائيلي بيريز في ندوة مشتركة بمنتدى دافوس. ومنعت إسرائيل من المشاركة في مناورات "النسر الأناضولي" عام 2009. كما انتجت تركيا مسلسلات تنتقد بشدة سلوك الجنود الإسرائيليين مثل "الانفصال: فلسطين الحب والحرب" عام 2009، و"وادي الذئاب" عام 2010. وفي نفس العام هاجمت البحرية الإسرائيلية أسطولا من السفن يهدف لكسر الحصار عن قطاع غزة بقيادة سفينة "مافي مرمرة" التركية، وقتلت 9 ناشطين أتراك. فاستدعت أنقرة سفيرها من إسرائيل، وطردت السفير الإسرائيلي في تركيا، وأوقفت التعاون العسكري بين البلدين وصفقات بمليارات الدولارات، ووصف أردوغان الحادث بأنه إرهاب دولة. كما استمرت الإدانات التركية للاعتداءات الإسرائيلية المتتالية على غزة والفلسطينيين عموما، رغم الاعتذار الإسرائيلي عن حادثة سفينة مرمرة واعتبارها "مؤسفة وغير مقصودة".

في يونيو 2016 أعلن عن اتفاق للمصالحة بين تركيا وإسرائيل لإنهاء قطيعة دامت 6 سنوات. قدمت بموجبه إسرائيل تعوضيات قدرت بـ20 مليون دولار لأسر ضحايا سفينة مرمرة، وسمحت لتركيا بتمرير المساعدات لقطاع غزة، مقابل تخلي تركيا عن ملاحقة الضباط الإسرائيليين المتورطين في قتل أتراك بأسطول الحرية، كما ينص الاتفاق على إعادة السفراء بين البلدين. لكن عاد البلدان لسحب السفراء بعد توتر الأجواء على خلفية قتل إسرائيل عشرات الفلسطينيين المشاركين في "مسيرات العودة" على حدود غزة والرافضين لنقل الولايات المتحدة سفاراتها للقدس.

ثالثا: العلاقات مع مصر

بسبب قرب تركيا من الولايات المتحدة وإسرائيل كان العلاقات مع مصر سيئة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر. ووصل التوتر ذروته في 1957 قبل عام قيام الوحدة المصرية - السورية، وذلك عندما أرسل عبد الناصر قوة عسكرية لمساعدة القوات السورية المتواجدة على الحدود مع تركيا، خوفًا من إطاحة حلف بغداد بالحكومة في دمشق.

ورغم توتر العلاقات مع مصر إلا أن تركيا رفضت إعطاء الإذن للطائرات الأمريكية التي تحمل إمدادات عسكرية لإسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973، سواء بالهبوط في مطاراتها أو المرور في أجوائها، حتى لا تزعج العرب أو الاتحاد السوفياتي.

وعندما هددت تركيا بغزو سوريا ما لم تطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في 1998، توسط الرئيس المصري حسني مبارك لحل النزاع الذي انتهى بتوقع اتفاقية تعهدت فيها دمشق بوقف جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني.

وعندما وصلت حكومة العدالة والتنمية للحكم في 2002 نظر لها النظام المصري بعين الشك، خوفا من أن تصبح مثالا يصلح للاستنساخ من الإسلاميين في مصر. وهو ما حصل فعلا بعد ثورة 25 يناير، وزار أدروغان مصر بعد شهور من الثورة وتحديدا في سبتمبر 2011. وتحدث وزير الخارجية وقتها أحمد داوود أوغلو عن تحالف استراتيجي بين تركيا ومصر وصفه بـ"محور الديمقراطية".

لكن العلاقات بين البلدين توترت بشكل كبير بعد انقلاب وزير الدفاع المصري على الرئيس المنتخب المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي وسجنه. ووجهت حكومة العدالة والتنمية انتقادات واسعة للانقلابيين، ووصل الأمر إلى أن اتهم أردوغان إسرائيل بالوقوف وراء الانقلاب، وردا على هذا التصريح قالت الرئاسة المصرية إنها ستوقع على الوثيقة الدولية التي تعترف بـ"الإبادة الجماعية للأرمن". وتم طرد السفير التركي في القاهرة، وردت أنقرة بالمثل. واتضافت تركيا عدة قنوات تلفزيونية مصرية معارضة.

وبعد تولي عبد الفتاح السيسي منصب الرئيس وصفه أردوغان بأنه طاغية غير شرعي. وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2014 اتهم أردوغان النظام المصري بعرقلة وصول المساعدات للقطاع. كما قررت إدارة السيسي إلغاء اتفاق «رو-رو» (Ro-Ro) مع تركيا، ما حرمها نقل الحاويات التركية إلى الخليج العربي عبر الموانئ المصرية. وفي أعقاب محاولة الانقلاب التركي في عام 2016، أجرت قناة الجزيرة مع الرئيس رجب طيب إردوغان مقابلة قال فيها إن الرئيس السيسي ليست له علاقة بالديمقراطية، وإنه قتل الآلاف من شعبه.

وفي نوفمبر 2017 ألقت مصر القبض على 29 شخصا بتهمت التجسس لمصلحة تركيا والعمل على إعادة جماعة الإخوان "الإرهابية" للحكم. وعرض النظام المصري اللجوء الدائم لرئيس حركة الخدمة عبد الله غولن.

رابعاً: العلاقات مع العراق

شهدت العلاقات التركية العراقية عهدا جديدا بعد الاحتلال الأمريكي في 2003، ورفض البرلمان التركي السماح باستخدام الأراضي التركية في الحرب التي كان من نتائجها إكساب الأكراد المزيد من السلطة في شمال العراق، وبدأوا يتحدثون عن "كردستان الكبرى".

وبعد عام 2008، وضعت تركيا استراتيجيا جديدة تهدف للتواصل مع جميع المكونات في العراق. فبالنسبة للعرب السُنة والشيعة الذين يريدون إبقاء العراق موحدًا، فإن تركيا كانت جهة فاعلة أساسية تحد من قوة الأكراد. فزار أردوغان بغداد في 2008 ليكون أول رئيس تركي يفعلها منذ 20 عاما. وفي مايو 2009 التقى الرئيس التركي عبد الله غول وأردوغان زعيم جيش المهدي العراقي مقتدى الصدر في أنقرة. وفي نفس الشهر أعلن إقليم كردستان عن موافقة حكومة بغداد على تصدير النفط عبر أنبوب إلى ميناء جيهان التركي. لكن عندما قام الأكراد بتنظيم استفتاء لاستقلال الإقليم اتفقت كل من تركيا وحكومة بغداد على معاقبتها، فأوقفت تركيا الرحلات الجوية مع الإقليم، واستولى الجيش العراقي على مدينة كركوك وجميع المناطق المتنازع عليها التي كانت تحت سيطرة الأكراد.

خامساً: العلاقات مع سوريا

بعد تسليم سوريا زعيم حزب العمال الكردستاني ووقف دعمها للحزب بدأت مرحلة لتطبيع العلاقات مع تركيا، فشارك الرئيس أحمد نجدت سيزر في جنازة نظيره السوري حافظ الأسد عام 2000، ورحبت أنقرة بتولي ابنه منصب الرئاسة.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم تحسن العلاقات أكثر وأكثر مع سوريا، خاصة مع اهتمام الحزب ببناء علاقات جيدة مع الدول العربية، معتمدين على الصلات الدينية والعرقية والتاريخ المشترك، وأيضا المصالح التجارية. فتحولت تركيا للقوة الناعمة بعد أن ظلت عقودا تعتمد على القوة الخشنة في تعاملها مع جيرانها.

جاءت التحولات الأبرز في العلاقات التركية - السورية عندما رفض البرلمان التركي التعاون عسكريًا مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في غزو العراق عام 2003، حيث تغيرت تصورات سوريا السلبية عن تركيا. وفي أول زيارة على الإطلاق يقوم بها رئيس سوري لتركيا توجه بشار الأسد لأنقرة في يناير 2004، قبل أن يرد أردوغان الزيارة في نهاية العام نفسه. ورغم الضغوط الأمريكية الهادفة لعزل سوريا بسبب تدخلها في لبنان واندلاع "ثورة الأرز" سافر الرئيس التركي نجدت سيزر لدمشق في أبريل 2005.

وفي 2008 توسطت تركيا لإحياء عملية السلام بين سوريا وإسرائيل، لكن الأمر لم يكتمل بسبب تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية بعد العدوان على غزة في نهاية العام. وفي 2009 نفذت تركيا وسوريا مناورات عسكرية هي الأولى من نوعها. وفي نفس العام شكل البلدان مع العراق «مجلس التعاون الاستراتيجي الرفيع

المستوى بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا». وتم التفاهم على قضايا المياه والحدود وزادت التبادلات التجارية والسياحية.

لكن الأمور تغيرت جزريا بعد اندلاع الثورة في سوريا 2011. ففي البداية وخلال شهري مارس وأبريل طالب الساسة الأتراك نظام الأسد باحتواء الغضب عبر المزيد من الإصلاحات. لكن بعد الرد الدموي من نظام الأسد خرج أردوغان في يونيو لينتقد التعامل الوحشي مع المتظاهرين. وأعلنت الخارجية التركية تعليق جميع الاتفاقات التجارية مع سوريا، وقال الرئيس عبد الله غول في أغسطس 2011 إن أنقرة "فقدت الثقة" في الأسد.

واستضافت تركيا مخيمات قرب حدودها مع سوريا، وضمت أحد المخيمات المسؤولين العسكريين المعارضين للحكومة السورية، وأصبحوا يشكلون «الجيش السوري الحر». وفي أكتوبر 2011 شهدت اسطنبول تأسيس المجلس الوطني السوري الذي ضم أغلب أطياف المعارضة السياسية.

ووجه رئيس حزب الشعب اتهامات لأردوغان بـ"دعم الإرهاب" في سوريا. وهو اتهم ردده الأمريكيون والروس والأكراد، وبالطبع النظام السوري. وفي المقابل دافعت أنقرة عن نفسها بأن الأراضي التركية شهدت العديد من الهجمات قامت بها التنظيمات التي يتم اتهامها بدعمها.

وتشير تقارير إلى أن تركيا دعمت حركات مسلحة بهدف منع سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" الكردية على المزيد من الأراضي في شمال سوريا. وفي 22 أغسطس 2016، وبدعم من الولايات المتحدة، والجيش السوري الحر بدأت القوات المسلحة التركية تدخلًا عسكريًا مباشرًا في سوريا، تحت اسم عملية "درع الفرات" بهدف معلن هو طرد تنظيم الدولة، لكن الهدف الأهم كان طرد المقاتلين الأكراد إلى شرق نهر الفرات. كما نفذ الجيش التركي في يناير 2018 عملية أخرى تحت اسم "غصن الزيتون" تهدف إلى طرد المقاتلين الأكراد في شمال سوريا من الحدود مع تركيا. وفي سبتمبر 2018، اجتمع الرئيسان الروسي والتركي في منتجع سوتشي، واتفقا على إنشاء منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب، لتجنب الحرب في المحافظة.

الفصل العاشر: الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا (2016)

بعد المحاولات المتعددة من حزب العدالة والتنمية لتحجيم دور الجيش ومنعه من الانقلاب خلال سنوات حكمه، عبر عدة قضايا أبرزها "إرجينيكون" و"المطرقة" تم خلالها توقيف مئات الضباط والجنرالات.

وفي العام 2013 بدأ تحالف حزب العدالة والتنمية مع فتح الله غولن في الانهيار، ويعتقد أن سوء العلاقات جاء بسبب تسريب جماعة الخدمة لتسجيلات تثبت تورط قيادات في الحزب الحاكم في قضايا فساد. كما

أن جماعة غولن بدأت في التحالف مع حزب الشعب المعارض. واستمر هذا التوتر طوال السنوات الثلاث التالية.

وبينما كان أردوغان يقضي أجازة في مدينة مارماريس، ومن دون سابق إنذار، قامت طائرات عسكرية تركية قبل الساعة 22:00 بتوقيت أنقرة من يوم الجمعة 15 تموز/يوليو 2016 بالتحليق فوق أنقرة، بينما أغلقت القوات الانقلابية جسور اسطنبول والطرق المؤدية لها، وسيطرت على مطار أتاتورك والفضائية التركية، وقصفت البرلمان. واحتجز الانقلابيون رئيس الأركان وقائد القوات البرية وقائد سلاح الجو، وقصفت الطائرات التابعة للانقلاب مقار القوات الخاصة للشرطة والقوات الجوية.

وبعد نحو ساعتين من الانقلاب أجرى أردوغان مقابلة عبر تطبيق فايس تايم مع فضائية سي إن إن تورك، ودعا أنصاره للنزول إلى الشوارع، وبالفعل نزلت أعداد كبيرة من المواطنين في تحد لحظر التجول الذي فرضه المتمردون، وصرح قائد الجيش التركي الأول أوميت دوندار في اسطنبول في مؤتمر صحفي أن القوات المسلحة لم تدعم الانقلاب.

وفي حدود الساعة الثالثة فجرا تمكنت طائرة أردوغان من الهبوط في مطار أتاتورك باسطنبول، قبل أن يتم فرض حظر طيران شامل بعدها. وألقى أردوغان بيانا من المطار الذي تجمع حوله الآلاف من أنصاره، متهما جماعة كولن بتدبير الانقلاب. وفي الساعات الأولى من الصباح استسلم الجنود التابعين للانقلاب وتمت استعادة السيطرة على المقر الرئيسي للجيش التركي.

وعلى عكس جميع التدخلات السياسية السابقة في تاريخ الجيش، يعتقد البعض أن أيديولوجيا الكماليين أدت دورًا طفيفًا، أو لم يكن لها أي دور يُذكر، في تحفيز محاولة الانقلاب. فيما يرى آخرون أن منفذي الانقلاب يتبنون المبادئ الكمالية وكانوا يخشون من عملية تطهير واسعة يستعد لها أردوغان، فأرادوا استباقها بالانقلاب. وأيا ما كانت انتماءات منظمي الانقلاب فإن حكومة العدالة والتنمية قامت بحملة تطهير واسعة في المؤسسات المدنية والعسكرية على حد سواء، مكنت المدنيين – ربما للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديث – من الحكم دون قيود صارمة تفرضها المؤسسات غير المنتخب على ممثلي الشعب.



/mediterraneancss
/mediterraneancss
/mediterraneancss
/mediterraneancss

www.mediterraneancss.uk